



إستراتيجية الانتشار العسكري الأمريكي بعد الحرب الباردة

واثق محمد براك السعدون

مدرس مساعد

قسم الدراسات السياسية والإستراتيجية/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

مستخلص البحث

تعد عملية إعداد خطط الانتشار العسكري من أهم عناصر التخطيط الإستراتيجي الأمريكي خلال مختلف مراحل تأريخ الولايات المتحدة الأمريكية. وقد ازدادت أهمية هذه العملية بعد نهاية الحرب الباردة وانعدام وجود تهديد حقيقي وواضح للأمن القومي الأمريكي، إذ ركزت الإستراتيجية الأميركية في التسعينات على بناء نظام عالمي جديد يكرس الأحادية القطبية وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، واستفادها بالقوة العالمية. وبعد عام 2000 ارتكزت الإستراتيجية العسكرية في عهد الرئيس بوش (الابن) على عقيدة (الحرب الإستباقية)، والتي تتضمن التحول من صد هجوم فعلي إلى شن حروب وضربات وقائية لمنع هجمات متوقعة.

مقدمة

إن مفهوم الانتشار العسكري هو انفتاح قطعات عسكرية معينة في مكان وزمان معينين لغرض القيام بواجب معين. وتختلف عمليات الانتشار العسكري باختلاف الأهداف المتوخاة منها، فتلك الأهداف هي من يحدد حجم القطعات المشاركة ونوعها، ومكان الواجب (مسرح العمليات)، والزمن اللازم للتنفيذ. وتعد هذه العملية من أهم عناصر التخطيط الإستراتيجي الأمريكي، وبخاصة إن الولايات المتحدة الأمريكية أمة اعتمدت بالدرجة الأساس على استخدام القوة العسكرية لتحقيق وحماية مصالحها. وقد اتسم الفكر الإستراتيجي الأمريكي بهذا النهج منذ نشوء أمريكا، وخلال مختلف مراحل تأريخ الولايات المتحدة الأمريكية. في 25 كانون الأول 1991 استقال رئيس الاتحاد السوفييتي (ميخائيل غورباتشوف Mikhail Gorbachev)، ونكس علم الاتحاد السوفييتي لآخر مرة فوق قصر (الكرملين) في موسكو، وفي اليوم التالي أعلن مجلس جمهوريات الاتحاد السوفييتي الأعلى حل الاتحاد



السوفييتي. وفي ذات يوم الخامس والعشرين من كانون الأول ألقى الرئيس الأمريكي (جورج بوش - الأب - George Bush) خطاباً يقرّ فيه بانتهاء الحرب الباردة. إلا إن هنالك من يرى بأن سقوط جدار برلين في التاسع من تشرين الثاني 1989 هو التأريخ الحقيقي لنهاية الحرب الباردة.

برز أمام المفكرين والمخططين وصناع القرار الأمريكيين بعد نهاية الحرب الباردة سؤال ملح، ماذا نفعل بالقوة العسكرية الأمريكية الهائلة، والتي أعدت لمواجهة الاتحاد السوفييتي والعسكر الاشتراكي، بعد انهياره؟. وكان على الحكومات الأمريكية التي عاصرت أو أعقبت هذا الحدث أن تعيد النظر في سياستها الخارجية وسياسة الأمن القومي، على ضوء إنها باتت القوة العظمى الوحيدة في العالم أجمع. ولم تكن إعادة النظر تلك مهمة سهلة؛ بانعدام وجود تهديد حقيقي وواضح للأمن القومي الأمريكي.

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على المرتكزات الإستراتيجية للتخطيط والتنفيذ العسكري الأمريكي بعد نهاية الحرب الباردة، وقسم البحث لتحقيق هذا الغاية إلى أربعة محاور. تضمن المحور الأول نبذة تاريخية عن تطور الإستراتيجية العسكرية الأمريكية خلال الحرب الباردة. أما المحور الثاني فقد وضع أبعاد الإستراتيجية العسكرية الأمريكية خلال إدارة الرئيس جورج بوش (الأب). وبنفس السياق وضع المحور الثالث إستراتيجية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في استخدام القوة العسكرية. كما بين المحور الرابع معالم الفكر العسكري الإستراتيجي خلال إدارة الرئيس جورج بوش (الابن)، وعقيدة الحرب الإستباقية التي تبناها ذلك الرئيس. وانتهى البحث بخاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث.

1- نبذة تاريخية عن الإستراتيجية العسكرية الأمريكية خلال الحرب الباردة

حفز وجود التطورات التقنية والعلمية الهائلة بعد الحرب العالمية الثانية منظري الحرب الأمريكيين، على إيجاد نظريات واستراتيجيات عسكرية جديدة، تنسجم مع حجم تلك التطورات، وتوظيفها. بضعة من هؤلاء المنظرين كانوا من العسكريين، أما الجزء الأكبر منهم، فقد جاء من المجال الأكاديمي، أساتذة جامعات، ومراكز بحوث العمليات، ومؤسسات الفكر والرأي (المراكز البحثية) التي انتشرت في الولايات المتحدة الأمريكية في خمسينيات القرن الماضي، والتي تتعاقد معها الحكومات لإجراء الدراسات المطلوبة⁽¹⁾.



حين اشتدت الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي، وازداد النفوذ السوفييتي في أوروبا، رأت الدول الغربية إن مصالحها تقتضي أن تتحالف عسكرياً، فأنشأ حلف شمال الأطلسي (الناتو)⁽²⁾ في نيسان 1949، والذي كانت إستراتيجيته تعتمد بادئ الأمر على تدعيم القوة التقليدية لأوروبا بالقوة النووية الأمريكية، أي تقسيم مسؤولية الدفاع عن الغرب إلى مهمتين، المشاركة بالأسلحة التقليدية وتتولاها أساساً أوروبا الغربية، والمشاركة بالأسلحة النووية وتتولاها أساساً الولايات المتحدة الأمريكية. إلا أنه في ضوء النتائج التي أسفرت عنها حرب كوريا في مطلع الخمسينات أدخلت تغييرات على إستراتيجية الحلف لتتلاءم مع التغيرات التي طرأت على الإستراتيجية العسكرية الأمريكية، والتي تبنت نظرية الرد الشامل⁽³⁾.

اعتمدت العقيدة العسكرية الأمريكية في الخمسينيات على التهديد بإشعال الحرب العالمية النووية من أجل تحقيق أهداف أمريكا الإستراتيجية، السياسية والعسكرية، وقد انبثقت عن هذه العقيدة إستراتيجية الرد الشامل Prevalent Returning Strategy، والتي تعني إن تكون الولايات المتحدة جاهزة لتوجيه ضربة نووية شاملة في الزمان والمكان المناسبين. وظهرت في أمريكا في الستينيات إستراتيجية عسكرية جديدة، وهي أن الإستراتيجية يجب أن تكون مرنة وحاسمة في الوقت نفسه، وتضمن الاستعداد لخوض حرب عالمية (نووية، أو تقليدية) كبيرة أو صغيرة، سميت بإستراتيجية الرد المرن Supple Returning Strategy، والتي تناولت مجاًلاً واسعاً من الحروب، كما أنها تسمح بخوض ما يسمى بـ (الحرب المحدودة) مع استخدام الوسائط النووية، وكانت تتجه كسابقتها إلى إحراز السيادة العالمية ومجابهة الأنظمة الشيوعية والثورات الإقليمية. وفي العام 1971م أعلنت واشنطن عن إستراتيجية الردع الوقائي Deterrence Protector Strategy، إذ صاغت القيادة السياسية - العسكرية الأمريكية، وجهات نظر جديدة، حول طبيعة الحرب وتصنيفها، حيث قسمت الحروب إلى أربعة أنواع، حسب الوسائط التي تُستدعى للاشتراك، ومقاييس التنفيذ، وتناسب القوى على ساحة الصراع، وهي: الحرب النووية الإستراتيجية الشاملة، الحرب النووية المحدودة على مسرح العمليات، الحرب التقليدية الشاملة، الحرب التقليدية المحدودة على مسرح العمليات⁽⁴⁾.



حتى نهاية السبعينات، كانت التدخلات العسكرية الأمريكية إبان الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، تتم في إطار إستراتيجية الاحتواء⁽⁵⁾، والتي كانت بمنزلة المسوغ لتوسيع رقعة الهيمنة الأمريكية، فالدول العظمى ما كانت لتدير حربها الباردة على نحو "ساخن"، بل كانت تحاول أن تحصل على مناطق نفوذ ذات قيمة جيوسياسية كبيرة في دول العالم الثالث، وذلك إما من خلال مساندة أحد أطراف الصراع، أو التدخل العسكري المباشر في هذا الصراع. بيد أن اندحار الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام (1965-1975) كان قد أفقد إستراتيجية الاحتواء الكثير من مبرراتها وفعاليتها، ورفع الأمريكيون بعد ذلك وعلى مدى جيل كامل شعار "لا فيتنام أخرى بعد الآن" "No more Vietnams"⁽⁶⁾.

حدث على عتبة الثمانينات، انقلاب مفاجئ في الإستراتيجية الأمريكية وغدت القوة المؤثر الوحيد في سياسة واشنطن الخارجية، وراح رجال الدولة حينذاك وكبار المسؤولين العسكريين الأمريكيين يهددون بحرب نووية، ويعلنون عن مناطق هامة في العالم تقع على بعد آلاف الكيلومترات من القارة الأمريكية، بأنها غدت مناطق مصالح حيوية لواشنطن. إذ شهد عقد الثمانينات تطوراً نوعياً كان الأكثر خطورة من جميع التطورات السابقة في مجال سباق التسليح النووي، ويكمن هذا التطور الجديد في مبادرة (الدفاع الإستراتيجي SDI "Initiative Strategic Defense") أو ما يعرف إعلامياً بـ (حرب النجوم) التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي رونالد ريغان (Ronald Wilson Reagan 1981-1989) في آذار 1983. ويستهدف هذا المشروع في الأساس تجاوز التفكير الإستراتيجي القائل بعدم إمكانية التصدي لهجوم نووي بالصواريخ العابرة للقارات. فمبادرة الدفاع الإستراتيجي تقوم على فكرة أنه بالإمكان تطوير أسلحة يمكنها التصدي بفعالية بالغة لأي هجوم نووي بالصواريخ العابرة للقارات وتدميرها قبل وصولها إلى هدفها النهائي. لم يستطع الاتحاد السوفيتي مجارات الولايات المتحدة في مثل هذا السباق النووي المكثف، ودعاها للتخلي عن هذه المبادرة⁽⁷⁾. وكان ذلك مؤشر قوي على وضوح وقرب حسم نتيجة نهاية الحرب الباردة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الغربي.

وهكذا قاد ريغان موجة التشدد الأمريكي الجديدة التي أصبحت أهم معالم عقد الثمانينات، والتي تميزت بعدة إجراءات سياسية وعسكرية، أبرزها: توسيع المواجهات



الدبلوماسية الحادة مع السوفيت على امتداد خريطة العالم، تعبيراً عن التغير الحاصل في السياسة الأمريكية بالانتقال من التراخي والتراجع خلال السبعينات إلى المواجهة والاقتحام خلال الثمانينات. وإعادة فتح باب سباق التسلح على مصراعيه، وبخاصة بعد عرقلة تنفيذ اتفاقية (سولت الثانية) بين موسكو وواشنطن، والتي كانت تهدف إلى وضع ضوابط أكثر للحد من الأسلحة النووية الإستراتيجية.

وبديلاً عن هذه الاتفاقية بدأ إحياء روح الاستعداد والتسلح العسكري المتطور عن طريق إنتاج (قنابل النيوترون)، ونشر الصواريخ الإستراتيجية الأمريكية في بلدان حلف شمال الأطلسي⁽⁸⁾.

ووفقاً لمبادئ العقيدة العسكرية الأمريكية التي تخطط للحروب ومساراتها المحتملة في أراضي ما وراء البحار، فإن أربع قيادات موحدة من أصل خمسة، مع وسائل نشر قواتها، حتى في زمن السلم، تقع خارج الولايات المتحدة، في أوروبا، وفي المحيط الأطلسي، والمحيط الهادي، وفي القارة الأمريكية، وذلك بناء على المهام العسكرية المطلوبة. فقد قسمت القوات المسلحة الأمريكية إلى قوات إستراتيجية، وقوات عاملة، وقوات ووسائل نقل القطعات والتشكيلات، وقوات تدخل سريع، لتأمين التدخل العسكري المباشر للولايات المتحدة في أي منطقة في العالم، وبخاصة (الشرق الأوسط). فضلاً عن انتشار شبكة متطورة من القواعد العسكرية في جميع المناطق المهمة استراتيجياً في العالم، كي تحقق مرونة للانتقال إلى الأعمال القتالية، وتؤمن لهذه الغاية الوجود الدائم لتجمعات هامة من القوات العسكرية الأمريكية على مساح عمليات ما وراء البحار، مردفة بالتعزيز اللوجستي والتسليحي في حالة الأزمات. والخلاصة أن فكرة العمل من موقع التفوق بالقوة سيطرت على العقيدة العسكرية الأمريكية. يُعرف كتاب (دليل ضابط الركن في القوات المسلحة الأمريكية) الإستراتيجية العسكرية، بأنها: فن استخدام القوة العسكرية وعلمها، لفرض تحقيق الأهداف السياسية الوطنية، عن طريق استخدام القوة العسكرية أو التهديد بها⁽⁹⁾.

2- الإستراتيجية العسكرية الأمريكية خلال إدارة الرئيس جورج بوش (الأب)



بعد انتهاء الحرب الباردة رسمياً في الأيام الأخيرة من عام 1991، كان على الحكومات الأمريكية التي عاصرت أو أعقبت هذا الحدث أن تعيد النظر في سياستها الخارجية وسياسة الأمن القومي، على ضوء إنها باتت القوة العظمى الوحيدة في العالم أجمع. ولم تكن إعادة النظر تلك مهمة سهلة؛ بانعدام وجود تهديد حقيقي وواضح للأمن القومي الأمريكي، يحشد تأييد القوى الشعبية، ويحتم وقوفها صفاً واحداً، ويتطلب انتهاج مبادئ واضحة لمواجهته. فانطلق التخطيط الإستراتيجي العسكري الأمريكي في تسعينات القرن العشرين من فرضية وجود مصادر جديدة للتهديد، كاحتمالية صعود قوة عظمى جديدة (قد تكون الصين أو روسيا أو اليابان أو ألمانيا)، أو تصرفات عدوانية من بعض القوى الإقليمية، أو انتشار أسلحة الدمار الشامل، أو الإرهاب، أو تجارة المخدرات. ومن بين "المرشحين" الكثيرين لتهديد الولايات المتحدة الأمريكية، اصطنع منذ مطلع التسعينات عدو جديد بهيئة "الدول الخارجة على القانون" أو "دول محور الشر" كالعراق وكوريا الشمالية وإيران وسوريا وليبيا على سبيل المثال⁽¹⁰⁾.

ركزت الإستراتيجية الأمريكية في التسعينات خلال عهد الرئيسين "بوش الأب" و"بيل كلينتون" على بناء نظام عالمي جديد لما بعد الحرب الباردة يجسد الانتصار النهائي للوجه الليبرالي للنظام الدولي، وبعبارة أخرى تكريس الأحادية القطبية مع هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، واستفراها بالقوة العالمية.

تبنى الرئيس جورج هربرت واکر بوش (George Herbert Walker Bush) 1989-1993، إستراتيجية استهدفت الوصول لبناء (نظام عالمي جديد)، والانخراط المسؤول في النزاعات الدولية، إذ تركّز التخطيط الإستراتيجي الأمريكي في عهده على الدفاع عن المصالح الحيوية للولايات المتحدة بالتراصف مع استعداد عسكري عال، يجعل من العامل العسكري خياراً رئيساً في فض المنازعات الدولية. وقد حاول بوش الربط بين هذا الفكر الإستراتيجي والدعوة إلى نظام عالمي جديد يسوده السلام، لكنه لم يستطع حسم العلاقة بينهما بصورة واضحة. أن إستراتيجية بوش (الأب) تعد عموماً استكمالاً لإستراتيجية رونالد ريغان الرامية لبسط نفوذ الهيمنة الأمريكية، وما يميزها فقط هو ظهور نظام عالمي جديد، لا وجود فيه لتهديد الإتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي، الأمر الذي أدى إلى بروز أطروحة



انتصار العالم الغربي في الحرب الباردة، وإن النظام الدولي انقسم بين عالم غارق في الاضطرابات والحروب، وآخر ديمقراطي يتمثل في النموذج الأمريكي. إن هذا الواقع الجديد، وما رافقه من مخاوف أميركية من هيمنة أي قوة على أوروبا أو على آسيا/المحيط الهادي، دفع إدارة بوش إلى تغيير بعض عناصر الإستراتيجية الأميركية للحيلولة دون ظهور أي تحديات للتفوق الأميركي العالمي⁽¹¹⁾، ولتحقيق الإستراتيجية الأميركية في فرض فكرة النظام العالمي الجديد وفق الأسس الأخلاقية والمعاني الفكرية والسياسية التي تحمل بعداً عالمياً، بصيغة أخرى (عولمة) العالم وفق إطار جديد يتناسب ومصالح الولايات المتحدة كقوة مهيمنة على العالم.

تعد التغييرات في التفكير التقليدي لاستخدام القوة من السمات البارزة للإستراتيجية العسكرية الأميركية في عهد الرئيس بوش (الأب)، ومثال على ذلك ما جاء في التقرير السنوي الذي تعده رئاسة الأركان المشتركة الأميركية، الصادر في عام 1992، والمعروف مختصراً (جمنا JMNA) ويعني (Joint Military Net Assessment)، أي (صافي التخمينات العسكرية المشتركة) المستند إلى صورة الموقف العسكري، ويقدم هذا التقرير إلى الكونغرس الأمريكي (مجلس النواب)، لتخصيص ميزانية الدفاع السنوية في ضوءه، إذ ورد في إحدى فقرات هذا التقرير المعنونة (إعادة تأليف القوة Reconstitution of Force) بأنه سوف يتم تقليص حجم القوات البرية على حساب زيادة حجم القوات الجوية والصاروخية وتطوير تقنيتيهما، مبررين ذلك بالقول إن الصراعات المستقبلية سوف تحتاج إلى أسلحة القتال عن بعد⁽¹²⁾. لقد غير انتهاء الحرب الباردة كل التوازنات، إذ لم تعد هناك حاجة لإيجاد القوة الكافية لخدمة الأهداف الأميركية، بل على العكس، إيجاد أهداف لاستخدام القوة الأميركية من أجلها، ودفع ظهور هذه الحاجة الجديدة إلى البحث عن غايات وأهداف جديدة لتبرير استمرار الدور الأمريكي في الشؤون الدولية بصورة توازي دورها إبان الحرب الباردة⁽¹³⁾.

ووفقاً لهذه الأهداف، أمر الرئيس الأمريكي بوش (الأب) بصفته القائد الأعلى للجيش بعدة مهام قتالية وعمليات إعادة انتشار للقوات المسلحة، واختلقت تلك العمليات فيما بينها بالحجم والأهداف التعبوية القصيرة الأمد، لكنها وبالرغم من الصعوبات الكبيرة التي



واجهت بعض تلك العمليات، جاءت منسجمة مع التخطيط الإستراتيجي. بالرغم من إن أغلب تلك المهام قد تم انجازه قبل التأريخ الرسمي لانتها الحرب الباردة في أواخر 1991، إلا إن كثيراً من المؤرخين والمحللين السياسيين يعدون سقوط جدار برلين في التاسع من تشرين الثاني 1989 هو التأريخ الحقيقي لنهاية الحرب الباردة.

أ- التدخل العسكري الأمريكي في باناما (نهاية 1989)

في العشرين من كانون الأول 1989 أمر الرئيس بوش الأب قوات أميركية متمركزة مسبقاً في باناما، ومعززة بوحدات قدمت جواً من قواعد في الولايات المتحدة (26000 جندي) بشن هجوم ضد قوات الدفاع البانامية والوحدات شبه العسكرية المساندة للزعيم البنمي الجنرال (مانويل نورييغا)، للإطاحة به واعتقاله، السبب المعلن لهذه العملية هو انتهاك نظام نورييغا لحقوق الإنسان، وقيامه بمضايقة الجنود الأمريكيين الموجودين في باناما وأفراد عائلاتهم. فضلاً عن ذلك، فإن هذه العملية جاءت لتؤكد على قدرة القوة العظمى في الحفاظ على الأمن والنظام ضمن دائرة نفوذها القريبة (البحر الكاريبي). وخلال ساعات من بداية الهجوم تمكنت القوات الأمريكية من تجريد الخصوم من السلاح وخلع نورييغا وتنصيب (غوليرنو إندارا) مكانه كرئيس للبلاد (وهو الفائز بانتخاب أبطله نورييغا في أيار 1989). قتل في هذا الهجوم (23) جندي أمريكي مع عدة مئات من البانميين. وبالفعل اعتقل نورييغا في كانون الثاني 1990 وسجن في الولايات المتحدة بتهم تتعلق بالمخدرات. خلال فترة التخطيط التي دامت شهوراً، كان الاسم الرمزي لهذه العملية "الملقعة الزرقاء" وقبل التنفيذ تماماً غير البنتاغون (وزارة الدفاع الأمريكية) هذا الاسم إلى عملية "القضية العادلة"⁽¹⁴⁾.

نورييغا كان عميلاً لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وأسمه كان موجوداً في كشوفات رواتب الوكالة لسنوات عديدة، مع معرفة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بنشاطاته في تجارة المخدرات. إلا أنه تمرد على السياسات الأمريكية، وأخذ بانتهاج سياسة مستقلة تضر بالمصالح الأمريكية بالمنطقة منذ منتصف الثمانينات. من جهة أخرى هناك معاهدات سابقة تقضي بعودة ملكية أغلب أجزاء قناة بنما الملاحية للسلطات البنمية بحلول الأول من كانون



الثاني 1990، واستردادها من الجهات الأمريكية (الحكومية والخاصة)، ورأت واشنطن أن يكون (إنذاراً) المدعوم كلياً منها، ذو الولاء المحسوم لأمريكا، على رأس السلطة في بنما، خير من وجود نورييغا المتمرد، لتكون بنما كلها في حوزة أمريكا وليست قناتها فقط⁽¹⁵⁾.

ب- حرب الخليج الثانية (آب 1990- آذار 1991)

بعد اجتياح القوات العراقية للكويت في الثاني من آب 1990، أعلن الرئيس بوش الأب في الثامن من الشهر نفسه عن إرسال القوات الأمريكية للدفاع عن المملكة العربية السعودية من هجوم عراقي محتمل. إذ أن مجلس الأمن القومي الأمريكي كان قد قرر أثر هذا الاجتياح تطبيق خطة التدخل السريع رقم (90-102)، الموضوعة للطوارئ العسكرية في الخليج منذ وقت طويل، وهذه الخطة تتطلب موافقة المملكة العربية السعودية عليها، وقد أصر الرئيس بوش الأب على تنفيذها بسرعة خوفاً من حدوث تطورات عربية قد تأتي بحلول وسط، وإذا انسحب الجيش العراقي من الكويت فربما سيعاود ذلك ثانية - من وجهة نظر الأمريكان- (ينظر الجداول 1-أ، 1-ب). وافقت المملكة العربية السعودية على إنزال الجنود الأمريكان والمتحالفين معهم على أراضيها، واشترطت انسحاب تلك القوات بعد أخراج القوات العراقية من الكويت⁽¹⁶⁾.



(جدول 1-أ): تطور فاعلية نشر قوات التدخل السريع الأمريكية في منطقة الخليج

العربي.

العام	الزمن اللازم لنشر قوات التدخل السريع	الوقت النسبي لما قبله	الزمن المتوفر عن السابق
1980	(90) يوماً	—	—
1990	(21) يوماً	%(23,3) من الوقت السابق.	توفير %(67) من الزمن اللازم السابق.
1994	(3) أيام	%(14,3) من الوقت السابق وهو (21) يوماً، و%(3,3) من الوقت الأسبق وهو (90) يوماً.	توفير %(86) من الزمن اللازم السابق، و%(96,7) من الزمن اللازم الأسبق.

(جدول 1-ب): حجم التضاعف في فاعلية الانتشار

الفترة الزمنية	حجم التضاعف في فاعلية الانتشار
1990 - 1980	(4,3) ضعف
1994 - 1990	(7) أضعاف
1994 - 1980	(30) ضعفاً

المصدر: جواد الحمد، توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط، ط1، مركز دراسات الشرق الأوسط، (عمان، 1995)، ص 11.



وضع الرئيس الأمريكي بوش (الأب) في 11 أيلول 1990 أربعة أهداف أساسية لإدارة هذه الأزمة؛ الانسحاب العراقي الفوري وغير المشروط من الكويت، عودة الحكومة الكويتية الشرعية، تحقيق الأمن والاستقرار في الخليج، حماية الرعايا الأمريكيين. وأضاف هدفاً خامساً بمثابة الإطار العام للتعامل مع هذه الأزمة وهو إقامة "نظام عالمي جديد" يكون متحرراً من الخوف ومن الإرهاب، وقوياً في البحث عن العدل، تتعايش فيه الأمم وتنعم بالرخاء (بحسب زعمه)⁽¹⁷⁾.

شكلت أمريكا تحالفاً ضد العراق مكون من (34) دولة، وصل العدد الإجمالي لقوات هذا التحالف إلى ما يقارب (660000) جندي، % (74) منهم أمريكيون. ابتدأت الفعاليات العسكرية الأمريكية في هذه الحرب في السابع من آب 1990، بعملية حشد للقوات أطلق عليها (درع الصحراء Desert Shield Operation)، والتي تم فيها إرسال أكثر من (500000) جندي أمريكي إلى منطقة الصراع، والتي عدت أكبر عملية انتشار للقوات الأمريكية منذ الصراع في جنوب شرق آسيا (التدخل العسكري الأمريكي في فيتنام وكمبوديا خلال عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين). بدأت الهجمات الجوية ضد القطعات والمنشآت العراقية في الكويت والعراق في 17 كانون الثاني 1991، وتحولت عملية "درع الصحراء" إلى (عاصفة الصحراء Operation Desert Storm)⁽¹⁸⁾.

وكانت الهجمات الجوية مكثفة، بلغ عدد الطلعات في الأسبوعين الأولين فقط من مرحلة الهجوم الجوي (30000) طلعة، ما يوازي ربع عدد الطلعات المنجزة في (8) سنوات من الحرب الفيتنامية، واستخدمت قوات التحالف الجوية آخر ما توصل له التطور العلمي في تقنيات الحرب الالكترونية كالتشويش والاستمکان والرصد والمراقبة والتوجيه.. الخ، إلى درجة فقدت فيها القوات العراقية القدرة على الاتصالات اللاسلكية الآمنة، كما فقدت قدرة التشغيل الدقيق للمعدات والأسلحة التي تحتاج إلى توجيه الكتروني في جميع الصنوف المقاتلة كالرادارات والطائرات المقاتلة وصواريخ الدفاع الجوي وصواريخ الدفاع الساحلي.. الخ. وبرغم ظروف القتال الصعبة هذه، شهدت صفحة الهجوم الجوي لقوات التحالف تمكن بعض الطائرات المقاتلة العراقية من نوعي (ميغ) و(ميراج) من التحليق للتصدي لطائرات التحالف، أسقطت معظمها، كما تمكن الدفاع الجوي العراقي (مضادات أرضية و طائرات



تصدي واشتباك جوي) من إسقاط (80) طائرة من طائرات التحالف طوال هذه الحرب، وفي ليلة التاسع والعشرون من كانون الثاني في ذات السنة شنت قطعات متجفلة من الفرقتين العراقيتين (المدعة الثالثة، والآلية الخامسة) هجوماً بالدبابات من ثلاث محاور على الحدود الكويتية-السعودية، برغم انعدام الإسناد الجوي العراقي، والسيادة الجوية لقوات التحالف. توقف الرتل الأول لاصطدامه بكتيبة مشاة بحرية أمريكية (مارينز)، بينما تمكن الرتلان الآخريان العراقيان من التغلب على المقاومات التي واجهته والاندفاع واحتلال مدينة (الخفجي) السعودية. وصف الجنرال الأمريكي نورمان شوارتزكوف قائد قوات التحالف في حرب الخليج الثانية معركة الخفجي في مذكراته، فذكر: "استبدت الحيرة في أركان مقرري أثر هذا الهجوم العراقي، وحاول أحد الضباط المحللين أن يستخلص مغزاه، فسماه (هجوم تشويش) يقوم به مدافعون لتشويش هجوم متوقع يعد له خصومهم". في صباح اليوم التالي، بدأت قوات التحالف الجوية بقصف الأرتال المدعة العراقية بضراوة، واستمر القصف طوال نهار ذلك اليوم، وكان القصف شديداً لدرجة أشتكى فيها طيارو التحالف من عدم قدرتهم على إيجاد الأهداف بسبب الدخان المنبعث من الأهداف التي ضربوها. وحسب الرصد الأمريكي فقط (20) من القوة العراقية المهاجمة تمكنت من العودة إلى قواعدها في اليوم الثالث للهجوم⁽¹⁹⁾. كما أدى اصطدام حاملة الطائرات السمتية (الهليكوبتر) الأمريكية (تريبولي) والبارجة الأمريكية (برنستون) بألغام بحرية عراقية في 23 شباط 1991 إلى إلغاء هجوم برمائي مقرر على القطعات العراقية في جزيرة (فيلكا) في ذلك اليوم⁽²⁰⁾.

بدأ الهجوم البري في 24 شباط من السنة نفسها، وحدد له ثلاثة أهداف رئيسية؛ الأول إخراج القطعات العراقية من الكويت، والثاني هو الالتفاف حول قوات الحرس الجمهوري العراقية في جنوب العراق وتدميرها، والثالث هو غلق منافذ الانسحاب على القوات العراقية في وادي الفرات. شكل الهجوم البري المرحلة النهائية لحرب الخليج الثانية. فقد اعتمدت إستراتيجية التحالف على حرب الاستنزاف، إذ تم إضعاف قدرات الجيش العراقي بالهجمات الجوية الضارية على مدى (43) يوماً. وتعد هذه المعركة المواجهة الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية حيث تواجه نحو مليون جندي تصاحبهم الآليات المدعة وقطع المدفعية مسنودةً بالقوة الجوية. واجهت بعض القطعات المهاجمة من التحالف مقاومة من



القطعات العراقية المدافعة، إذ ذكر الجنرال شوارتزكوف "بأن مشاة البحرية الأمريكية جابهت شيئاً من المقاومة الصلبة نهار اليوم الأول للهجوم، عند اشتباكهم في معركة دبابات في خط الموانع الثاني للدفاعات العراقية. كما تطرق شوارتزكوف للمعركة التي دارت جنوب العراق بين قوة من التحالف مؤلفة من (2 فرقة مدرعة + فرقة مشاة أمريكية، وفرقة مدرعة بريطانية) وقوة عراقية متمثلة بفرقة مدرعة من الحرس الجمهوري المسماة (توكلنا على الله)، إذ وصفها بأنها كادت أن تكون أكبر معركة دبابات في التاريخ العسكري⁽²¹⁾. وفي 27 شباط 1991، أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب وقف إطلاق النار، بعد (100) ساعة من الحملة البرية، و انجاز الهدف الأول للهجوم بشكل كامل بإخراج القطعات العراقية من الكويت، وتحقيق نسب متفاوتة من الأهداف المتبقية. لقد انخرطت الولايات المتحدة الأمريكية بكل ثقلها ووظفت جميع إمكاناتها الدبلوماسية والسياسية والعسكرية والإعلامية لتبرير الضربات العسكرية التي حصلت لإخراج العراق من الكويت⁽²²⁾، والتي كلفت العراق من (70000-100000) من الضحايا، أغلبهم من المدنيين، فضلاً عن الدمار الهائل الذي حصل في البنى التحتية. ومن أبرز حوادث إستهداف المدنيين العراقيين في هذه الحرب، قيام الطيران الأمريكي بقصف ملجأ العامرية في بغداد في يوم 13 شباط 1991، والذي أدى إلى مقتل (315) مدني، معظمهم من النساء والأطفال. بالمقابل كانت خسائر الأمريكيان (المعلنة) بحدود (379) قتيل.

ففي المجال الإعلامي، كشفت دراسات عديدة أجريت لتقييم سلوك الإعلام الأمريكي خلال حرب الخليج الثانية، أن معظم وسائل الإعلام الأمريكي كانت تروج لما تقدمه لها الإدارة الأمريكية من معلومات للاستهلاك العام، دون إجراء تدقيق أو تمحيص لتلك المعلومات⁽²³⁾. وقد أعلن رئيس أركان القوات الجوية الأمريكية قبيل بدء عملية (عاصفة الصحراء) "أننا مقبلون على حرب مع دولة من دول العالم الثالث ومع ذلك فنحن نخطط كما لو أنها كانت الحرب العالمية الثالثة". كما ذكر وزير الدفاع الفرنسي السابق (جون بيار شوفمنمان) في مذكراته عن حرب الخليج الثانية "إن الرئيس بوش أغلق من اليوم الأول كل أبواب الحل السلمي، لأنه رتب فكره وتحركاته في الأزمة حتى لا يترك لها غير حل واحد



هو ميدان القتال. وإن الخليج سيدخل في جيب أمريكا وعلى فرنسا أن تصل إلى جزء منه⁽²⁴⁾.

استفادت الولايات المتحدة من هذا الحدث، وحاولت توظيفه جيداً لخدمة أغراضها الإستراتيجية الآنية والبعيدة المدى، ففي سياق التحليل العام لهذه الحرب، تأتي الأهداف الأمريكية الأخرى ضمن الاعتبارات الإستراتيجية الحاكمة لسياستها في المنطقة، والتي كان في طبيعتها ضمان تدفق النفط لها ولحلفائها، فضلاً عن حماية (إسرائيل) التي شملها التهديد في بعض مراحل هذه الأزمة، إذ تعرضت مناطق عديدة منها لهجمات بالصواريخ العراقية بعيدة المدى للفترة من 18-25 شباط 1991، وقد أصرت إدارة الرئيس جورج بوش الأب آنذاك على ضرورة امتناع (إسرائيل) عن الرد على الهجمات الصاروخية العراقية. بالمقابل قام الأمريكان بعد هذه الهجمات بقصف أهداف داخل العراق مسجلة في قائمة استلمها وزير الدفاع الأمريكي آنذاك ديك تشيني من الإسرائيليين⁽²⁵⁾. وكانت تلك هي المرة الأولى في تاريخ (إسرائيل)، منذ نشأتها، التي تتعرض فيها لهجوم من قبل قطر عربي دون أن تقوم برد انتقامي عليه، مما يعكس قوة وتأثير الإدارة الأمريكية على القرار الإسرائيلي أبان تلك المنازلة. كما ضرب أحد الصواريخ العراقية في 25 شباط 1991 أحد المقرات الأمريكية في قاعدة الظهران، وكانت الإصابة مباشرة، مما أدى لحدوث خسائر في صفوف الجنود الأمريكان. أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد وجدت نفسها ولأول مرة فجأة أمام محك حقيقي لإثبات قيادتها للعالم وإدارة أزماته، وإنها بالفعل قادرة على الإمساك بالعولة بكافة مضامينها، والتي كانت في طور البزوغ. وفي ظل هذا الإطار من الفهم، كان الإصرار الأمريكي على تحقيق نصر حاسم ومهم يعيد الاعتبار للعسكرية الأمريكية، بعد خيبة فيتنام ومرارتها⁽²⁶⁾.

لقد كشفت حرب الخليج الثانية بعض أبعاد النظام الدولي الجديد الذي نادى به الرئيس بوش الأب، فعلى المستوى العالمي، أظهرت هذه الحرب أن العالم الثنائي القطب لم يكن سائراً نحو التحول إلى عالم متعدد الأقطاب من الناحية الإستراتيجية، بل العكس، حل محله عالم ذو قطب واحد تحت الهيمنة الأمريكية. وعلى المستوى الإقليمي، أظهرت هذه الحرب أن النفط أصبح العامل المحدد في الشرق الأوسط، وليس الصراع العربي-الإسرائيلي.



ففي مرحلة الحرب الباردة كانت المصلحة الإستراتيجية الحيوية للولايات المتحدة تقضي بأن تكون (إسرائيل) حليفاً عسكرياً قوياً، وكانت (إسرائيل) تؤمن نقطة ارتكاز ثابتة في المنطقة ضد النفوذ السوفييتي، أما اليوم وقد تغلبت مفاهيم التنافس الاقتصادي على المجابهة العسكرية، فيمكن للنفط والسلطة السياسية التي يمثلها أن تكسب أهمية أكبر في الفكر الإستراتيجي الأمريكي⁽²⁷⁾.

أما من الناحية الفنية العسكرية، فقد أظهرت هذه الحرب إن العالم قد دخل عهد جديد في فن الحرب، يسميه البعض (حرب المعلومات). إذ بينت حرب الخليج الثانية بما لا يقبل الشك، الأهمية الحيوية للشبكات الحديثة للقيادة والسيطرة والاتصالات والمعلومات الاستخباراتية للعقيدة العسكرية في الوقت الحاضر، ولم يحدث من قبل أن استطاع قائد لمسرح العمليات يخطط لحملة عسكرية، أن يعتمد على تدفق المعلومات دون عوائق تقريباً، على المستوى التكتيكي (التعبوي) والعملياتي والإستراتيجي. فقبل حرب الخليج الثانية كان انقطاع الاتصالات وعدم الوثوق بها أمراً متوقعاً ولا يعد تعطيلاً للعمل، أما اليوم فيمكن لمثل هذا الانقطاع أن تكون له نتائج حاسمة على مجرى العمليات العسكرية وأرواح الأفراد الذين يخوضون المعركة⁽²⁸⁾.

وفقاً لما جاء في "دراسات القوة الجوية في حرب الخليج الثانية" الصادرة تحت إشراف قيادة القوات الجوية الأمريكية: "إن ظروف حرب الخليج لم توفر بيئة مناسبة لنجاح تطبيق السيطرة الجوية على طريقة الغرب فحسب، بل كانت ظروفها مثالية لدرجة أنها كادت تكون أفضل ما يمكن للمرء أن يأمل فيه في أي نزاع مستقبلي"⁽²⁹⁾. في تقرير عن عملية (عاصفة الصحراء) نشرته وزارة الدفاع الأمريكية سنة 1991 جاء فيه "لقد فجر دخول القوات العراقية للكويت في 2 آب 1990 أول صراع في عالم ما بعد الحرب الباردة، وتم اختبار الأسلحة الأميركية المنتجة من (25) عاماً بواسطة عمليتي (درع الصحراء) و(عاصفة الصحراء)، وتم تدمير رابع أقوى جيش في العالم (الجيش العراقي السابق) خلال فترة ستة أسابيع وكان هذا أهم أهداف السياسة الأميركية"⁽³⁰⁾، ينظر الجدول (2). وإذا كان النجاح الذي حققته أمريكا في حرب الخليج الثانية قد أظهر للجميع تفوق القوة العسكرية للولايات



المتحدة، فإنه ترك أيضاً الانطباع بأن الولايات المتحدة سوف تستخدم قوتها العسكرية انتقائياً ويحفظ (حسب ضرورات المصلحة القومية الحيوية)⁽³¹⁾.

جدول (2): تأثير حرب الخليج الثانية على القوة العسكرية العراقية

بعد حرب الخليج الثانية	قبل حرب الخليج الثانية	
400000 تقريباً	955000	القوة البشرية
2200	5500	دبابات المعركة الرئيسية
2500-1000	6000	ناقلات الأشخاص المدرعة
1650-1500	3000	أسلحة المدفعية المقطورة
300 جاهزة للعمل (لا يشمل هذا الرقم 115 طائرة حربية عراقية مقاتلة تم إرسالها إلى إيران كوديعة وبناءً على تفاهات بين قيادتي البلدين آنذاك مع بداية عملية عاصفة الصحراء. كان العديد منها أفضل طائرات العراق قدرة على القتال، مثل طائرات الميراج. وتشير تقارير إلى إن إيران دمجت تلك الطائرات في سلاحها الجوي).	689	الطائرات المقاتلة
لا تتوفر تقديرات	600	صواريخ أرض-جو

المصدر: تقرير (التوازن العسكري للسنوات 1990-1991 و 1991-1992)، المؤسسة العالمية للدراسات الإستراتيجية، لندن.

ج- التدخل العسكري الأمريكي في الصومال (أواخر 1992)

يحتل الصومال موقعاً إستراتيجياً هاماً من القرن الأفريقي، إذ يشرف على شرق القارة الأفريقية، ويسيطر على مضيق باب المندب، بوابة البحر الأحمر الجنوبية، والذي يعد أحد أهم طرق الملاحة البحرية في العالم، ويطل على شبه الجزيرة العربية، الغنية بالنفط، وتمتد سواحلها على خليج عدن والمحيط الهندي. اندلعت الحرب الأهلية في هذا البلد في مطلع



1991 بعد الإطاحة بنظام الرئيس محمد سياد بري (1969-1991)، أثر انقلاب عسكري- قبلي، قام به مجموعة من كبار قادة الجيش على رأسهم (اللواء محمد فارح عبيد)، الأمر الذي أدى إلى غياب الحكومة المركزية وانهيار الدولة ومؤسساتها، وبالتالي تردي الأوضاع المعاشية والحالة الإنسانية لمعظم الصوماليين. فحملت الحالة المتدهورة في ذلك البلد مجلس الأمن الدولي على تبني مجموعة من القرارات بدءاً بالقرار (733) الصادر في تموز 1992، يدعو فيها إلى التنبيه إلى عواقب الوضع في الصومال على الأمن والسلام الدوليين، وفوض المجلس الدول الأعضاء باستخدام جميع الوسائل الضرورية (ومنها استخدام القوة) لإقامة بيئة مأمونة لعمليات الإغاثة الإنسانية في الصومال⁽³²⁾.

إنطلاقاً من هذا التفويض الدولي، ومن حسابات المصالح الإستراتيجية الأمريكية، ومن نشوة الإنتصار العسكري الأمريكي في حرب الخليج الثانية، أمر الرئيس جورج بوش الأب في الأشهر الأخيرة من 1992 القوات الأمريكية بالتدخل في الصومال للأسباب الإنسانية المذكورة، وكانت فترة حكمه اقتربت من نهايتها، ووعد أن القوات الأمريكية ستنهى مهمتها وتنسحب قبل احتفال التولية في 20 كانون الثاني 1993. ولكن، عندما جاء هذا الموعد كان هناك (25000) جندي أمريكي لا زالوا باقون في الصومال. أعلنت إدارة بوش الأب بأن الهدف من الذهاب إلى الصومال هو أحداث جو آمن يمكن منظمات المساعدة الإنسانية من إيصال الغذاء والمساعدات الأخرى إلى الشعب الصومالي المبتلي. لدى شعور القيادة العسكرية الأمريكية بالطمأنينة من السهولة التي ابتدأت بها هذه العملية أطلقت عليها تسمية "عملية استعادة الأمل"⁽³³⁾.

أن التدخل العسكري الأمريكي في الصومال جاء على خلفية الشعور الأمريكي بالإمكانات والقدرات الكافية لتحقيق الهدف برصد عناصر القوة المتمردة على المجتمع الدولي في الصومال. وكانت دراسات سابقة لوزارة الدفاع الأمريكية قد أشارت إلى أن القوات الأمريكية قادرة على خوض معركتين في وقت واحد، إحداها رئيسية، والأخرى ثانوية، وهو أمر يدفع الأمريكيين للاستفادة من عنصر الرعب والإرهاب لمصادر التهديد لمصالحهم حسب فهم مخططي الإستراتيجية الأمريكية⁽³⁴⁾. ولكن تطورات الأحداث في هذه العملية العسكرية ستختلف عن بداياتها السهلة، وكما سيتضح في فقرات البحث المقبلة.



3- الإستراتيجية العسكرية الأمريكية خلال إدارة الرئيس بيل كلينتون:

مع أن إدارة الرئيس ويليام جيفرسون "بيل" كلينتون (Jefferson "Bill" Clinton 1993-2001) قد أعادت جل اهتمامها إلى الموضوعات الداخلية ومسائل السياسة الاقتصادية، إلا أنها تبنت فيما يمكن تسميته مجازاً "إستراتيجية الالتزامات المالية والإنماء Strategy of Engagement and Enlargement"، وهي إستراتيجية كانت قد جعلت من إنتشار اقتصاد السوق والديمقراطية مبدأً جديداً تهتدي به سياسة الأمن القومي. وكانت إدارة كلينتون قد انطلقت في سياستها الخارجية من التوجه الذي تم إقراره في وقت مبكر من عمر هذه الإدارة، والقاضي بـ (التأكيد على الاهتمام بمشكلات العالم ومتطلبات الاقتصاد الدولي)، فرأت أن ثمة فرصة كبيرة لأن يتحول العالم، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، نحو المثل العليا الليبرالية، وأن على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة لدعم هذا التحول بقوة السلاح إن تطلب الأمر ذلك⁽³⁵⁾. وفي أحد تصريحات الرئيس كلينتون "أصبحت العولمة الحقيقة الجوهرية في زمننا، فهي ثورة تحطم الحدود وتبني شبكات جديدة بين الأمم والأفراد". إن صورة العولمة وتكنولوجيا المعلومات التي تقوض الحدود من الأفكار التي كانت تشير إليها خطابات البيت الأبيض باستمرار في عهد الرئيس كلينتون، وقد تابع الرئيس في شرح مضامين العولمة في مناسبة أخرى "من الآن فصاعداً كل شيء من قوة اقتصادنا إلى أمن مدننا، إلى صحة شعبنا، يعتمد على الأحداث التي تقع ليس فقط ضمن حدودنا، بل على بعد نصف العالم"⁽³⁶⁾. وهي ذات الفكرة الكبيرة التي طالما حكمت الفكر الإستراتيجي الأمريكي، إزالة الحواجز لحركة البضائع، رأس المال، البشر، والأفكار، وبذلك يعزز النظام الدولي المتكامل الذي يؤدي إلى مصالح أمريكية، وينظم بقوة عسكرية أمريكية، ليلبي في النهاية حاجة الشعب الأمريكي لوفرة دائمة الاتساع⁽³⁷⁾. وهذا يعني إن هذه "العولمة" هي شكل جديد من الإمبريالية تصب فوائدها في نهاية المطاف في صالح أمريكا وحلفاؤها.

ففي كلمة لوزير الدفاع الأمريكي في الولاية الأولى للرئيس كلينتون وليم ج. بيرري بتاريخ 3 أيار 1995، جاءت في مقدمة تقرير لمكتب شؤون الأمن القومي في وزارة الدفاع الأمريكية



أعد في نفس التاريخ " إن أحد أكثر القضايا إثارة للجدل التي تواجه الولايات المتحدة في حقبة ما بعد انتهاء الحرب الباردة هي متى تستخدم القوة العسكرية في هذا العالم المعقد. ولكن ليس هنالك خلاف حول وجوب الاستعداد لاستخدام القوة للدفاع عن مصالحنا الحيوية: عندما يكون بقاء الولايات المتحدة أو حلفاؤها الرئيسيين في خطر، أو عند تهديد مصالحنا الاقتصادية المهمة، أو عند التعامل مع بروز تهديد نووي مستقبلي". وفي مكان آخر من هذه الكلمة ذكر بيرري " إن الأخطار المحدقة بتدفق النفط دفع الولايات المتحدة إلى نشر قواتها ثلاث مرات خلال أقل من عشر سنوات"³⁸.

وقد ذكر هذا الأمر الخبير السياسي والأستاذ في جامعة (هارفارد) صموئيل ب. هانتينغتون مرة بوضوح وبدون موارد، إذ قال: "إن عالماً دون سيادة أميركية سيكون عالماً متسماً بدرجة أكبر من العنف والاضطراب، وبدرجة أقل من الديمقراطية والنمو الاقتصادي من العالم الذي تستمر فيه الولايات المتحدة في ممارسة النفوذ، أكثر من أي بلد آخر، في إدارة الشؤون العالمية. وهكذا، فإن السيادة الدولية المستمرة للولايات المتحدة هي أمر رئيس ومهم لرفاه وأمن الأميركيين لمستقبل الحرية، والاقتصادات المفتوحة، والنظام الدولي في العالم"³⁹. وفي نفس السياق، جاء في كتاب مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق (زبغنيو بريجنسكي)، المعنون "رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأميركية وما يترتب عليها جيوسراتيجياً"، ما يلي: "خلال بعض الوقت في المستقبل، وربما لأكثر من جيل واحد، فإن موقع أميركا كقوة أولى في العالم، بنظر مخططي الإستراتيجية الأميركية، يحتمل أن يتم التنافس عليه من قبل أي طرف أو دولة متحدية منفردة، ولكن يجب أن لا يسمح بأن تقوم أي دولة قومية بمضاهاة أميركا في الأبعاد الأربعة للقوة (العسكري، الاقتصادي، التكنولوجي، الثقافي)، والتي تنتج مجتمعة ضربة سياسية عالمية حاسمة. كما أن هؤلاء المخططون يذهبون إلى أن إذا تم استثناء التنازل الأميركي المتعمد أو غير المتعمد لبعض الأطراف في بعض الأحيان، فإن البديل الحقيقي الوحيد للقيادة الأميركية العالمية في المستقبل المنظور هو الفوضى الدولية. ويتطابق هذا المفهوم مع مقولة الرئيس كلينتون، "أن أميركا أصبحت الدولة التي لا يستطيع العالم أن يستغني عنها"⁴⁰. من الممكن أن تكون هذه الأفكار نوعاً من التنظير الذي يستهدف خداع وترهيب الشعوب، ووسيلة دعائية لتعزيز



الهيمنة الأمريكية المستندة إلى القوة العسكرية والتقنية المتقدمة، لجعل أمريكا وصية على العالم، أي جعلها إمبراطورية عالمية، على غرار منظري القرن التاسع عشر الذين روجوا لقوة وتأثير دولهم، مما دفعها لاستعمار الشعوب واستعبادها.

أما فيما يخص التدخل العسكري المباشر، بقيت العقيدة الدفاعية الأمريكية على ما هي عليه مع الرئيس بيل كلينتون مع حصول تحول (تكتيكي) فيها، تمثل بدخول عنصر جديد عليها، وهو نشر قوات أميركية كافية لربح معركة واحدة وصد العدو في مكان آخر. يصار بعدها إلى نقل المواجهة إلى هذا المكان الأخير لكسب المواجهة بعد انتهاء الصراع في المعركة الأولى، ودعت إلى أن تكون الولايات المتحدة قادرة على كسب المواجهة بالتزامن في صراعين إقليميين رئيسيين⁽⁴¹⁾. وقد تمحورت سياسة كلينتون الدفاعية حول أمرين؛ الأول يكمن في دعم قيام الأمم المتحدة بحفظ السلام "بقوة السلاح"، أي أن من حق قوات حفظ السلام الدولية أن تستخدم السلاح في تدخلاتها العسكرية الرامية إلى صد العنف والقضاء عليه. أما الأمر الثاني فكان يكمن في "التدخلات العسكرية لأسباب إنسانية"⁽⁴²⁾، على أن يكون التدخل ضرورياً لمتطلبات المصالح الحيوية الأمريكية، إذ عزفت واشنطن عن التدخل في كثير من المآسي الإنسانية في عهد الرئيس كلينتون لانعدام أو ضعف المصالح المرجوة من هذا التدخل، وخير مثال على ذلك، العزوف الأمريكي عن التدخل لوقف المجازر الفظيعة التي حدثت في (رواندا) بأفريقيا أبان الحرب الأهلية بين قبيلتي (الهوتو) و(التوتسي) للفترة 1993-9419، والتي راح ضحيتها أكثر من (800) ألف قتيل مدني خلال (100) يوم. كما تميزت إدارة الرئيس كلينتون عن سابقتها بأسلوب جديد لاستخدام القوة العسكرية، باستخدام صواريخ (كروز) والطائرات المزودة بأسلحة دقيقة التوجيه، لمعاقبة الخصوم، أو إكراههم على اتخاذ موقف معين، أو للرد على أي انطباع يتولد لدى البعض بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد افتقرت إلى العزم والتصميم، مع إمكانية إطلاق هذه الأسلحة والذخائر من أي سفينة أو غواصة أو من قاذفة (B-52) أو طائرة، فضلاً عن أن الطائرات العاملة من على حاملات الطائرات أو من القواعد الثابتة، كانت تفرض خطراً أكبر على خصوم الولايات المتحدة، فقد كانت تمنح مرونة أكبر أيضاً، عن طريق الانتباه الجيد للقدرات الدفاعية الجوية للعدو وعبر الاستخدام الحكيم لإمكانات التخفي والقصف عن بعد للمهام



الأكثر صعوبة، فقد استطاع القادة الجويون الأمريكيان إدخال الطائرات الهجومية وإخراجها من معظم الأجواء بأمان، إن تفضيل إدارة كلينتون لدبلوماسية القوة العسكرية فعل أكثر من مجرد تسجيل سوابق بخصوص حرية العمل التي نسبها الرئيس لنفسه، إنه شكل ولادة إنموذج استخدمت فيه الولايات المتحدة الإكراه بأساليب خاصة وأهداف خاصة. خلال التسعينات من القرن العشرين جعل الرئيس بيل كلينتون من الضربات الجوية البعيدة المدى رمزاً للسياسة الأمريكية⁽⁴³⁾.

على صعيد آخر، منذ عام 1994، أصبح الحزب الجمهوري يشكل الأغلبية الساحقة في الكونجرس الأمريكي (مجلس النواب)، مما نتج عنه انخفاض فرصة حكومة كلينتون (الديمقراطية) في مواصلة التشديد على الاهتمام بمشكلات العالم ومتطلبات الاقتصاد الدولي، وبقدر تعلق الأمر بالمصالح الثانوية، تقرر ألا تكون هناك تدخلات عسكرية إلا إذا أثبتت الوقائع أنها أمر لا يمكن تجنبه من وجهة نظر السياسة الداخلية الأمريكية، وبناءً على التزامات الولايات المتحدة الأمريكية نحو الدول الحليفة. وتعين في مثل هذه الحالات، أن تكون هناك معايير صارمة لهذه التدخلات. أما إذا تعلق الأمر بمصالح حيوية، فإن الحكومة ستتخذ موقفاً حازماً وأكيداً في الدفاع عن هذه المصالح وبمفردها إذا تطلب الأمر ذلك. أما بخصوص التدخلات العسكرية لدوافع إنسانية، والتي تشرف الأمم المتحدة على قيادتها، فقد ارتأت حكومة كلينتون تجنب المشاركة في أغلبها، حتى لا تشكل عبئاً على القوات المسلحة، واختارت المشاركة فقط في العمليات ذات المساس المباشر بالمصالح الأمريكية الحيوية، وتأسيساً على هذه التوجهات، كانت هناك قائمة طويلة جداً من المعايير المطلوب مراعاتها من قبل الإدارة الأمريكية قبل تبني أية تدخل عسكري، من جملتها: عدم الإفراط في تحمل التكاليف، ويجب أن تكون هناك إستراتيجية واضحة بشأن إنهاء عملية التدخل والخروج منها، وضرورة وجود دعم وطني ودولي⁽⁴⁴⁾.

أ- عمليات (حفظ السلام) والتدخلات العسكرية لأسباب (إنسانية) في عهد الرئيس

الأمريكي كلينتون

أولاً- تطورات التدخل العسكري الأمريكي في الصومال



وسع كلينتون إطار المهمة في الصومال، فبدل من إطعام الجائعين ببساطة، سعت الولايات المتحدة للبحث عن حل للحرب الأهلية الصومالية المستديمة (وهي السبب المباشر للمجاعة التي تصيب البلاد)، وإعادة بناء المؤسسات المدنية الصومالية، ثم لجأت الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة كوسيلة يمكن من خلالها إصلاح الوضع المتردي، فانتهت المهمة الرسمية الأمريكية في الصومال في أيار 1993 وسط الاحتفالات المبهجة، ولكن دون تحقيق أية نتائج تذكر لتحسين الوضع في ذلك البلد، وبقي الوجود العسكري اللاحق، قوات حفظ السلام في الصومال (UNOSOM2)، رغم أنه كان مشروعاً تابعاً للأمم المتحدة من الناحية الظاهرية، لكنه في جوهره التزاماً أمريكياً، تحت إمرة الأدميرال الأمريكي المتقاعد (جوناثان هاو)، أخير هاو من قبل الولايات المتحدة وكان يتلقى أوامره من واشنطن، ولكنه، مع ذلك، كان يقدم تقاريره إلى الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك (بترس بطرس غالي). ولكن الأحداث تصاعدت فيما بعد بسبب قيام الميليشيات الصومالية بقيادة (عبيد) بمهاجمة القوات الأمريكية، الأمر الذي أدى إلى مقتل (24) من الجنود الباكستانيين ضمن قوة الـ (UNOSOM2) في حادث، وفي إشتباك آخر قتل (18) فرداً من القوات الأمريكية وسقوط (3) مروحيات وتضرر ثلاثة أخرى في تشرين الأول 1993. أوقف كلينتون خساراته، وأنهى كل محاولات القبض على عبيد، وجعل مهمة القوات الأمريكية المتبقية مقتصرة على أرض المطار، وصرح بنيته لإنهاء الوجود العسكري الأمريكي برمته بالصومال. مما دفع أمريكا لسحب قواتها في أوائل عام 1994، وترك هذا البلد لمصيره⁽⁴⁵⁾. وأخيراً، بينت حرب الصومال بأنه في عهد كلينتون، وفي المواقف التي يكون فيها الأمر أقل أهمية، ولا تتعرض المصالح القومية للخطر الآني، تصبح الإصابات الأمريكية غير مقبولة بالمرة.

ثانياً- التدخل العسكري الأمريكي في البلقان

منذ اندلاع المعارك الإثنية في خريف 1990 على أراضي يوغوسلافيا السابقة والتي كانت تضم (6) جمهوريات اتحادية (صربيا، الجبل الأسود، كرواتيا، سلوفينيا، مقدونيا البوسنة والهرسك) وإقليمين هما (كوسوفا) ذات الأغلبية ألبانية، و(فيوفا) والذي تقطنه أغلبية مجرية الأصل، والتي كان الصراع بين الصرب والبوسنيين في جمهورية البوسنة



والهرسك أبرزها⁽⁴⁶⁾، حرصت الولايات المتحدة الأمريكية ولغاية مطلع 1999 على دفع المجموعة الأوروبية لتحمل مسؤولياتها السياسية والعسكرية، في القيام بدور فاعل لوقف الصراع بشكل مستقل حتى لا يؤدي ذلك إلى إثارة توقعات بتدخل أمريكي مباشر. من جهة أخرى، هناك رأي يقول أن الولايات المتحدة الأمريكية عمدت على إفشال محاولات أوروبا لفض النزاع بطرق سلمية أو عسكرية لتبني أن أوروبا لا تملك الأهلية الكاملة والصلاحيات لأن تحل أزماتها بدون الولايات المتحدة الأمريكية، مما يؤدي بالدول الأوروبية إلى تجنب الوقوف في وجه المخططات الأمريكية للهيمنة والسيطرة علي العالم، أو عرقلة تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية للقرن الجديد، وبالتالي تثبت أمريكا للعالم بأنها القوة القطبية الوحيدة في العالم. بالمقابل هناك من يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن راغبة في القيام بدور فاعل بشأن الصراع في البلقان، فلا مصلحة حقيقية لها في التدخل العسكري لوقف القتال، لأنه سوف يؤدي إلى توتر علاقاتها مع روسيا الاتحادية، فضلاً عن الخسائر المادية والبشرية التي ستترتب عليه، كما أنه سوف يقابل باستياء بالغ من اليونان، وبعض بلدان منطقة البلقان مثل بلغاريا ورومانيا، للروابط العرقية والدينية التي تربطهم بالصرب باعتبارهم من مجموعة الدول السلافية⁽⁴⁷⁾.

في نيسان 1993 اشتركت القوات الجوية الأمريكية (بشكل محدود) مع قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو)، باعتبارها عضواً في هذا الحلف، بدوريات جوية لتنفيذ الحظر المفروض من الأمم المتحدة على الرحلات الجوية من وإلى مناطق الصراع في البلقان. كما وافقت واشنطن قبل هذا التاريخ على استخدام قواتها البحرية في البحر الأدرياتيكي لمراقبة تنفيذ العقوبات الدولية المفروضة على جمهوريتي الصرب والجبل الأسود أثناء حرب البوسنة. ثم تحركت الولايات المتحدة سياسياً، وتمكنت من الحصول على موافقة رؤساء جمهوريات (البوسنة والهرسك) و(كرواتيا) و(يوغوسلافيا الفيدرالية) في 5 تشرين الأول 1995، على وقف إطلاق النار بدءاً من العاشر من الشهر نفسه، تمهيداً لإجراء مفاوضات مكثفة في قاعدة عسكرية بمدينة "دايتون" في ولاية "أوهايو" الأمريكية وقد بدأت المفاوضات في الأول من تشرين الثاني 1995، واستمرت بشكل متواصل إلى أن أعلن الرئيس الأمريكي في 21 تشرين الثاني 1995 توصل زعماء الجمهوريات الثلاث إلى اتفاق سلام شامل ينهي



الحرب في البوسنة⁽⁴⁸⁾. وقد صادق على توقيع الاتفاقية المفاوض الخاص للاتحاد الأوروبي وممثلين عن فرنسا وألمانيا وروسيا وبريطانيا وأمريكا.

ثالثاً- التدخل العسكري الأمريكي في هايتي (أيلول 1994)

جزيرة هايتي، إحدى بلدان البحر الكاريبي، تبلغ مساحتها (27.750) كم²، وتعداد نفوسها حسب إحصاء 2003 (8.528.000) نسمة. في عام 1957 تم انتخاب (فرانكوين دوفاليه) رئيساً لهايتي، وفي أواخر أيامه بعد أن تقدم به العمر شغل نفسه والبلاد بقضية توريث الحكم لأبنه (جان كلود)، وتم له ذلك بمساندة القمع الذي كانت تمارسه القوات الموالية له. وفي عام 1971 تم تنصيب أبنه (جان كلود) رئيساً لهايتي مدى الحياة. في 1990 وبعد ضغوط سياسية داخلية وخارجية وافق جان كلود على إجراء أول انتخابات حرة نزيهة بإشراف أممي في هايتي، فتم انتخاب (جان برتراند أريستيد) رئيساً بأغلبية ساحقة وغادر جان كلود إلى منفاه الاختياري في فرنسا. لكن وعقب (8) شهور من توليه الرئاسة أعلن عن خلع أريستيد إثر إنقلاب عسكري مؤيد للرئيس السابق (جان كلود). فنشبت حرب أهلية أدت إلى نزوح عشرات الآلاف بقوارب صغيرة نحو ولاية فلوريدا الأمريكية حيث غرق الآلاف منهم في كارثة إنسانية غير مسبوقه خلال العصر الحديث. في أيلول 1994 وحين استفحلت الحرب الأهلية والاضطرابات السياسية في هايتي، أمر الرئيس الأمريكي بيل كلينتون قوات مشاة البحرية الأمريكية (المارينز) بالتدخل في هايتي فتم إرسال (20,000) جندي إلى هناك، ضمن قوات متعددة الجنسيات، شكل الأمريكيون الجزء الأكبر منها، تنازل العسكر عن السلطة في هايتي أثر تلك الحملة العسكرية تمهيدا لإعادة الديمقراطية للبلاد. ولكن ترافق مع تلك الحملة في 1994 اكتشاف الأتقم الطبية الأمريكية المصاحبة لجنود المارينز تفشي مرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وسط سكان هايتي، الأمر الذي عجل بانسحاب القوات الأمريكية من هذه الجزيرة درءاً لهذه العدوى من أن تنفشي وسط جنودهم. وتركت هذه البلاد للفوضى التي كانت تعاني منها⁽⁴⁹⁾.

ب- الهجمات الجوية والصاروخية الأمريكية في عهد كلينتون



أولاً- في كانون الثاني 1993 ضربت طائرات وصواريخ (كروز) أمريكية بطاريات الصواريخ العراقية المضادة للطائرات ومبنى هيئة التصنيع العسكري في بغداد رداً على استحضارات وتحركات عسكرية عراقية مفاجئة في المنطقة العراقية- الكويتية المنزوعة السلاح، وقيام العراق بنقل بطاريات صواريخ مضادة للطائرات إلى داخل مناطق حظر الطيران شمال وجنوب البلاد المفروضة على القوة الجوية والدفاع الجوي العراقي من قبل مجلس الأمن الدولي (بترتيب وضغط أمريكي) من جهة، ومزاعم أمريكية بإعاقة عمل اللجان الدولية الخاصة بالتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل داخل العراق من جهة أخرى، بدأ كلينتون بوضوح بتجربة هذه الطريقة في 26 حزيران 1993، إذ أمر في هذا اليوم بتنفيذ هجوم صاروخي على مقر المخابرات العراقية، انتقاماً لمؤامرة مزعومة لاغتيال الرئيس الأمريكي السابق بوش (الأب) إثناء زيارته للكويت، أتهم العراق بتدبيرها، واستخدم في هذه الضربة (23) صاروخ (كروز)، كل واحد منها يحمل رأساً محملاً بـ (12) كغم من المواد المتفجرة، سقط قسم منها على منشآت مدنية بحتة، ووقعت ضحايا بين صفوف المدنيين. شكل هذا الهجوم الذي اعتبره كلينتون "رداً قوياً ومناسباً" على استفزاز العراق، معلماً في رئاسة كلينتون، إذ كانت المرة الأولى التي كان قد أمر فيها قوات أمريكية بالتحرك⁽⁵⁰⁾.

ثانياً- في آب 1998، شنت الولايات المتحدة الأمريكية هجمات صاروخية على أهداف في أفغانستان وعلى مصنع للدواء في السودان، مدعية بأن لهذه الأهداف علاقة بهجمتين تفجيريتين استهدفتا سفارتي أمريكا في كينيا وتنزانيا في الشهر نفسه، وأسفرتا عن مقتل (224) شخص وجرح أكثر من (5000). أطلق البنتاغون على هذه العملية أسم "الوصول اللا محدود". أشار هذا الهجوم إلى انه عبر عن استخدام الولايات المتحدة للقوة العسكرية في مواجهتها لما تصفه بـ(الإرهاب)، فأنها كانت تقصد إتباع طريقة تأخذ المستقبل بعين الحسبان، إذ لم يكن الهدف هو الانتقام فقط، بل الحيلولة دون تكرار ذلك في المستقبل. من هنا نجد أن الولايات المتحدة تحارب (الإرهاب) ليس بدافع دفاعي فقط، بل بدافع هجومي أيضاً⁽⁵¹⁾.

ثالثاً- في الفترة من (16-19) كانون الأول 1998، قامت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بهجمات جوية على العراق بالصواريخ والطائرات المقاتلة، وكان السبب المعلن



للهجمات هو عدم تعاون العراق مع مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تبحث عن أسلحة الدمار الشامل العراقية. وتركز القصف على أهداف في بغداد، وتم إلحاق ضرر كبير بالبنى التحتية العراقية، فضلاً عن سقوط عدد كبير من الضحايا العراقيين خلال هذه العملية، والتي أطلق عليها أسم (ثعلب الصحراء). رابعاً- في آذار 1999 قادت الطائرات والسفن الحربية الأمريكية قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) في شن هجمات جوية على جمهورية (صربيا) لإرغامها على الموافقة على خطة السلام الدولية لإنهاء الحرب في إقليم (كوسوفا). وانتهت الحملة في العاشر من حزيران من نفس السنة، بعد بدء انسحاب القوات الصربية من كوسوفا، والسماح لقوات حفظ السلام التابعة لحلف شمال الأطلسي بدخول الإقليم. كان الهدف من عملية القوى المتحالفة هو تأمين درس موضوعي لأي دولة أوروبية تتخيل إنها معفاة من قوانين ما بعد الحرب الباردة. لم تكن كوسوفا ما يهم، بل المهم هو تأكيد الوضع المسيطر للولايات المتحدة في أوروبا، وكما شرح كلينتون بنفسه في (23 آذار 1999، قبل بداية حملة القصف بوقت قصير، "إذا كنا سنمتلك علاقات اقتصادية قوية من ضمنها قدرتنا على البيع في كل أنحاء العالم، يجب على أوروبا أن تكون المفتاح، هذا كل ما عليه موضوع كوسوفا"⁵²).

4- الإستراتيجية العسكرية الأمريكية خلال إدارة الرئيس جورج بوش (الابن)

صرح الرئيس الأمريكي جورج واکر (دبيلو) بوش (George Walker Bush 2001-2009) أثناء حملته الانتخابية بأنه يريد تجديد القوات المسلحة الأمريكية. ففي خطاب ألقاه في العام 1999 ضمن تلك الحملة، قال الرئيس بوش الابن بأن الانتصار السابق الذي حققه أبوه في حرب الخليج الثانية كان انجازاً مدهشاً، ولكنه إنجاز تطلب ستة أشهر من التخطيط، وحشد القوات والمؤن العسكرية، والتحضيرات، وتلك فترة طويلة جداً بالنسبة إلى القوى العظمى الوحيدة المتبقية لكي تنشر قواتها في العالم. وتعهد بوش بتطوير قوات أكثر رشاقة، وحركية وفتكاً⁵³. وقد جاء في الإستراتيجية الأمنية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية المنشورة في أيلول 2002 "إن قواتنا ستكون قوية بما يكفي لدحض وإقناع الآخرين



من أن محاولة بناء قوة عسكرية تتفوق على قدراتنا أو حتى أن تساوي قوة الولايات المتحدة أمر لا يمكن تحقيقه⁽⁵⁴⁾.

عقب هجمات الحادي عشر من أيلول 2001 على نيويورك وواشنطن، تخلت إدارة الرئيس بوش (الابن) عن عقيدتي (الردع) و(الاحتواء المزدوج)⁽⁵⁵⁾، واللذان كانتا الأساس الذي تبنى عليه الإستراتيجيات العسكرية، منذ تأسيس وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) في 1947، وطوال السنين التي سبقت أحداث أيلول 2001، إذ تبنت إدارة الرئيس بوش (الابن) عقيدة (الحرب الإستباقية)؛ كما يتضح من الحرب ضد طالبان في أفغانستان 2001، والحرب على العراق 2003. ومبدأ هذه الإستراتيجية يتمحور حول التحول من صد هجوم فعلي إلى شن حروب وضربات وقائية لمنع هجمات متوقعة⁽⁵⁶⁾. لقد أحدثت هجمات أيلول 2001 تحولاً كبيراً في التصورات الأمنية لمختلف دول العالم، فضلاً عن تغييرها لمعالم النظام العالمي⁽⁵⁷⁾.

في الأول من حزيران 2002، قدم الرئيس بوش العقيدة العسكرية الجديدة أمام حفل تخرج الدفعة (908) من ضباط أكاديمية (ويست بوينت West Point) العسكرية الأمريكية، حين قال "إن الردع لا يفعل شيئاً ضد خلايا إرهابية غير مرئية تعمل كالأشباح، ليس لها وطن محدد، ولا مواطنون مسؤولة عن حمايتهم"⁽⁵⁸⁾. وشرح مضامين الإستراتيجية التي سوف تستلهمها إدارته من تلك العقيدة. وهي تشمل إعادة نظر صريحة في مبادئ السياسة الدفاعية التي كانت تعمل بموجبها الولايات المتحدة، مع ما يترتب على ذلك من نتائج كبيرة في قيادة السياسة الخارجية وتنظيم القوات المسلحة وقيادتها وعقيدة استخدامها. فإن المخاطر التي على أمريكا مواجهتها (بحسب وجهة نظر الرئيس بوش الابن)، تأتي من ما وصفها بـ "مجموعات إرهابية دولية"، ومن دول تتساهل معها وتؤويها أو تدعمها، وأيضاً من هؤلاء الذين يملكون أسلحة الدمار الشامل أو الذين يتزودون بها أو يستعدون لإنتاجها. وبما إن هذه المخاطر قد تغيرت في مصدرها وطبيعتها فإن الرد أن يتغير أيضاً في صورة كاملة. وأكد الرئيس انه يجب على الولايات المتحدة أن لا تقبل إطلاقاً بأن يتمكن أعداؤها الجدد من أن يوجهوا إليها أو إلى حلفائها ضربة مشابهة لتلك التي حصلت في 11 أيلول 2001، ولا حتى القبول باحتمال تنظيم هجمات ضد السفارات



والوحدات البحرية أو القواعد الأمريكية. فأعلن أن إستراتيجية واشنطن ستهدف إلى منع تجسيد هذه المخاطر من خلال إطلاق "ضربات وقائية" ضد أعدائها المحتملين⁽⁵⁹⁾.

إن فكرة الحرب الوقائية ليست جديدة، إذ نشأت منذ عهد الرئيس كلينتون، ولكنها وجدت طريقها للتطبيق العملي في عهد الرئيس بوش الابن. فقد ذكر وليام ج. بيرى وزير الدفاع في عهد كلينتون، في كتابه (الدفاع الوقائي) "يمكن ترتيب المخاطر التي تهدد الأمن الأمريكي (بحسب الفكر الإستراتيجي) إلى: النوع (أ) والتي تشمل المخاطر التي تهدد وجود الولايات المتحدة الأمريكية، كالتهديد الذي مثله الإتحاد السوفييتي خلال الحرب الباردة، والنوع (ب) والتي تشمل المخاطر التي تشكل تهديداً للمصالح الأمريكية، لكنها لا تمثل تهديداً للوجود الأمريكي أو طريقة الحياة الأمريكية، كالأزمات المتكررة في الخليج العربي وشبه الجزيرة الكورية، والتي تمثل أساس التخطيط والميزانية لدى البنتاغون، والنوع (ج) وهي الأحداث المهمة التي تؤثر في أمن الولايات المتحدة بشكل غير مباشر، كما إنها لا تهدد المصالح الأمريكية تهديداً مباشراً، مثل كوسوفا والبوسنة والصومال ورواندا وهايتي". و"الإستراتيجية الوقائية هي إستراتيجية دفاعية للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين، تركز الاهتمام على الأخطار التي إذا ما أسيئت إدارتها يمكن أن تتحول إلى أخطار من النوع (أ) التي تهدد الوجود الأمريكي في السنوات القادمة، وهي ليست تهديدات آنية ينبغي دحرها أو ردعها، بل مخاطر محتملة يمكن منعها والوقاية منها". و"إن الدفاع الوقائي، باعتباره دليلاً هادياً لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، يختلف عن الردع اختلافاً جوهرياً؛ فهو إستراتيجية سياسية عسكرية واسعة، تعتمد على كل أدوات السياسة الخارجية، السياسية والاقتصادية والعسكرية، ولكن لوزارة الدفاع الدور المحوري فيها"⁽⁶⁰⁾.

شكلت إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية والتي أعدت من قبل إدارة بوش وجرى تعميمها في شهر أيلول 2002 قلقاً شديداً على إطار العمل الأساسي للقانون الدولي الذي يحكم العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية (بالرغم من ضعفه)، كما إنها قد شرعت مذهب الهيمنة العالمية من جانب الولايات المتحدة، وأحييت مفاهيم الحرب الاستباقية، والنزعة الأحادية، وتغيير الأنظمة⁽⁶¹⁾. إذ جاء في هذه الإستراتيجية: "وكشعور مشترك ودفاعاً عن النفس ستتصرف أمريكا ضد هذه التهديدات الظاهرة قبل أن يكتمل



تكوينها، نحن لا نستطيع أن ندافع عن أمريكا وعن أصدقائنا بالتطلع نحو الأفضل، لذلك يجب أن نستعد للتغلب على خطط أعدائنا مستخدمين استخباراتنا وإجراءاتنا بالتشاور، فالتاريخ سوف يحكم بقسوة على أولئك الذين شاهدوا هذا الخطر قادماً وفشلوا في التصدي له". وورد في هذه الإستراتيجية أيضاً: "إن الولايات المتحدة تسيطر على مكان التأثير في العالم محاطة بـ (الإيمان بمبادئ الحرية وقيمة المجتمع الحر). أن موقع الولايات المتحدة في هذا المكان يجعل بالإمكان أن تسخر قواها من أجل ترقية موضوع الموازنة في القوى المُطعم بـ (الحرية)"⁽⁶²⁾. وهذه مفاهيم قيمة أمريكية رأسمالية، من غير المنصف تعميمها تحت ستار الهيمنة السياسية والاقتصادية بذريعة الدفاع عن ما تسميه أمريكا (العالم الحر).

كما احتوت هذه الإستراتيجية: "إن الولايات المتحدة الأمريكية تقاتل (حرباً ضروس ضد الإرهاب) عبر العالم بأسره، إن العدو ليس نظاماً سياسياً واحداً ومحدداً أو شخصاً بعينه أو ديناً أو إيديولوجية معينة"، واحتوت أيضاً: "أن الصراع و (الحرب ضد الإرهاب) مختلف تماماً عن أي صراع خضناه في تاريخنا، حرب سوف يتم الخوض فيها على عدة جبهات موجهة ضد (عدو ذي طبيعة أشبه بالسراب) وعلى مدى زمن طويل". وجاء فيها أيضاً: "أن أولوياتنا هو تمزيق وتحطيم (المنظمات الإرهابية) التي هي في أصقاع متعددة من العالم، ومهاجمة قاداتها وقياداتها، وونظم السيطرة الاتصالات، وأساليب الدعم المادية والمالية لها"⁽⁶³⁾. وهنا يقوم الأمريكان بخلط الأوراق، فهم لم يميزوا بين أهداف هذه المنظمات المختلفة، ودوافع وظروف تشكيلها.

كما تضمنت هذه الإستراتيجية: "سنقوم بعمل مباشر ومستمر باستخدام كافة عناصر القوة القومية والدولية، وإن التركيز المباشر سيكون على (المنظمات الإرهابية) التي في مرمى دولي، أو في أية دولة (تدعم وتمول الإرهاب)، أو تلك التي تحاول استخدام أسلحة التدمير الشامل أو تعقد النية لذلك". وتضمنت أيضاً: "إن الدفاع عن الولايات المتحدة والشعب الأمريكي وعن مصالحنا في الداخل والخارج تتحقق من خلال التعرف على الخطر وتحطيمه قبل أن يصل حدودنا"، كما جاء فيها أيضاً: "إن مصدر قوتنا يتأتى مما نستطيع أن نفعل بهذه القدرة، وهي النقطة التي يبدأ عندها أمننا القومي"⁽⁶⁴⁾. ويمكن أن تعد ذريعة "الحرب على الإرهاب" إحدى وسائل الإمبريالية الجديدة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية



لتعزيز هيمنتها على العالم، فهذه الطروحات تتضمن في طياتها مغالطات آيدولوجية دعائية، فإذا أرادت أمريكا أن تحافظ على مصالحها عليها بالمقابل إحترام خيارات وإرادات الشعوب، إذ إن جميع دول العالم لها مصالحها، ومنها دول كبرى وقوية عسكرياً، مثل الصين وروسيا الاتحادية، ولكنها لا تسلك هذا النهج الأمريكي لحماية مصالحها، مع الاعتراف بالتفوق العلمي والعسكري والاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية على جميع دول العالم.

منذ الإعلان هذه الإستراتيجية لم يتوقف الجدل حول جدواها وضرورتها وكيفية الوصول إليها، والأخطار التي يمكن أن تنجم عنها، وكيفية التعامل مع هذه الأخطار، وبخاصة أن هذه الإستراتيجية ترتكز على قاعدتين أساسيتين: القاعدة الأولى أنها تعتمد على الضربات المباغتة دون انتظار انكشاف الأدلة العدوانية للطرف الآخر المقصود، وهو ما أوضحه وزير الدفاع الأمريكي في ولاية بوش الابن الأولى دونالد رامسفيلد لوزراء دفاع الناتو في اجتماعهم ببروكسل في السادس من حزيران 2002 حين قال " إن الحلف لا يمكن أن ينتظر الدليل الدامغ حتى يتحرك ضد المجموعات الإرهابية أو ضد الدول التي تملك الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية". وهذا الأمر يهدد الأمن والسلم الدوليين، ويعرضهما للخطر، ويجعل الاستقرار العالمي مرهوناً بالإرادة الأمريكية المنفردة غير الملزمة بأي سلطة دولية عدا السلطة الأمريكية والسيادة الأمريكية، وما يتأثر به صانع القرار الأمريكي من عوامل داخلية وخارجية، وأخطرها اللوبي الصهيوني و(إسرائيل). أما القاعدة الثانية فهي احتمالية أن تكون الضربات الأمريكية الإستباقية باستخدام سلاحاً نووياً تكتيكياً أو إستراتيجياً، إذ يؤكد هذا الأمر (ستيغن يونجر) مدير وكالة تخفيض المخاطر بوزارة الدفاع الأمريكية التي أنشئت عام 1998، فيقول "نحن نريد أن نستخدم أقل قدر من القوة لتحقيق الهدف المطلوب إذا كان ذلك ممكناً أصلاً عن طريق الأسلحة التقليدية، ولا نرغب بعبور الحاجز النووي إلا في حالة طوارئ قومية قصوى. ولكن هناك بعض المخاطر ذات القوة الإستثنائية مما يجعل استخدام أسلحة ذات إشعاع نووي كثيف أمراً لا بد منه"⁽⁶⁵⁾.

أ- الغزو الأمريكي لأفغانستان 2001



ظلت أفغانستان لفترة طويلة دولة فقيرة، وليس لها أهمية تذكر بين بلدان العالم، سوى إنها كانت ساحة للتنافس في الحرب الباردة، خلال فترة الثمانينات. وفي مرحلة ما بعد الحرب الباردة عادت أفغانستان للظهور من جديد مع صعود حركة (طالبان) عام 1994، فقد أدى ذلك إلى سيطرتهم على %80 من أراضي أفغانستان، كما تمكنت في عام 1998 من السيطرة على نحو (22) مقاطعة (محافظة) من أصل (31)، أما باقي الأراضي الأفغانية فقد سيطر عليها تحالف الشمال الذي يتكون من ثلاث ميليشيات عرقية معارضة لطالبان، وهي (الطاجيك)، و(الاوزبك) بقيادة (رشيد دوستم)، و(حزب الوحدة) بقيادة (كريم خليلي)⁽⁶⁶⁾.

رسمت الولايات المتحدة الأمريكية خططها للرد على هجمات الحادي عشر من أيلول، وفق ترتيبات إستراتيجية جديدة، أسست فيما بعد للإستراتيجية الأمنية الأمريكية التي أعلنت في أيلول 2002 (والتي سبق ذكرها)، وكانت الخطوة الأولى هي مرحلة الإنتشار الإستراتيجي (Strategic Deployment). واختص المحور الأول في هذه المرحلة بحماية أمن الولايات المتحدة، فرفعت درجات الإستعداد للقوات العسكرية وشبه العسكرية، وتم نشر جزء كبير منها داخل الأراضي الأمريكية لحماية الأهداف المهمة والحيوية، وتحركت السفن الحربية لحماية الشواطئ الأمريكية. بينما دار المحور الثاني حول رفع درجات إستعداد القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة في العديد من أقاليم العالم استعداداً للاستخدام المنتظر لها، وإعادة التنسيق مع الدول الحليفة وبخاصة أعضاء الناتو. أما المحور الثالث فقد ركز على البناء الإستراتيجي (Strategic Build-UP) للقوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها، كما ركز على مسرح العمليات المنتظر⁽⁶⁷⁾.

في السابع من تشرين الأول 2001، بدأت الخطوة الثانية، مرحلة فعاليات الحملة العسكرية، وكان الهدف (أفغانستان)، والسبب (المعلن) هو ضلوع حركة طالبان التي كانت تحكم أفغانستان آنذاك بهجمات أيلول، أو على الأقل إيواء مدبريها ورفضها تسليمهم. لقد كان الهدف الأمريكي المباشر لحرب أفغانستان هو الإطاحة بنظام طالبان، كما وضعت أمريكا في خلفية فكرها الاستراتيجي أهداف غير معلنة لرسم خريطة سياسية جديدة تحدد من خلالها الأوضاع والتوازنات في جنوبي ووسط وغرب آسيا مثل:-
أولاً- الوجود العسكري بالقرب من إقليم بحر قزوين الغني بالموارد.



ثانياً- انتزاع سيطرة روسيا على آسيا الوسطى بشكل تدريجي.

ثالثاً- الاقتراب من إيران.

رابعاً- كسر حلقة التضامن الباكستاني- الصيني، والصيني- الروسي، عبر الاقتراب من الحدود الصينية⁽⁶⁸⁾.

وسبقت هذه الخطوة تنشيط علاقات أمريكا بحلفائها في المنطقة، وإنشاء تحالفات جديدة، فضلاً عن إنشاء قنوات اتصال مع ميليشيات (تحالف الشمال) المناوئة لحركة طالبان في أفغانستان، والعديد من القبائل الأفغانية الأخرى في مرحلة الاستعداد القتالي السابقة⁽⁶⁹⁾. وقد تهيأت الولايات المتحدة لخوض هذه الحرب بإنشاء تحالفات وتفاهات باتجاهات عديدة؛ الاتجاه الأوروبي، وبخاصة دول حلف الناتو، والاتجاه العربي - الإسلامي (لتوفير الشرعية)، والاتجاه الآسيوي، وبخاصة جمهوريات آسيا الوسطى. وأخيراً ضمان الدعم الروسي لمساعدة قوات (التحالف الشمالي) المعارض لطالبان⁽⁷⁰⁾.

وكانت هذه المرحلة بعدة محاور أيضاً، الأول القيام بضربات جوية وصاروخية كثيفة على البنية التحتية السياسية والعسكرية لحركة طالبان، وعلى بعض الأهداف المدنية المشكوك باستخدامها من قبل الحركة. ودار المحور الثاني في هذه المرحلة حول عقد اتفاقات لتأمين قواعد جديدة لعمليات نقل القطعات الأمريكية إلى مسرح العمليات، أهمها تلك التي أنشأت في (أوزبكستان) و(باكستان). والمحور الثالث في هذه المرحلة هو إسناد قوات (تحالف الشمال)، وتزويدهم بالأسلحة، ورفع كفاءتهم القتالية، وقد اشتركت روسيا بفاعلية في هذا الدور. كما قامت أمريكا بتسليط الأضواء على قادة هذا التحالف لدعم انخراطهم في العملية السياسية فيما بعد. ودارت المرحلة الثالثة حول بدء الهجوم الاستراتيجي لـ(تحالف الشمال) مع استمرار تأمين إسناد ناري (جوي وصاروخي)، وعمليات خاصة، من قبل القوات الأمريكية، لضمان نجاح العملية. وتتمثل السيطرة السياسية على أفغانستان بالسيطرة على المدن الرئيسية الثلاث؛ العاصمة كابول، قندهار، مزار شريف (لضعف البنية التحتية للدولة)، وبالفعل بدأ الهجوم الاستراتيجي بالاستيلاء على مزار شريف أولاً، ثم كابول، ثم قندهار. ونتج عن هذه العمليات خسائر كبيرة في صفوف طالبان، ولجأ ما تبقى منهم إلى المنطقة الجبلية في (تورا بورا) وغيرها. ولم يكن باستطاعة قوات (تحالف الشمال) أن تنفذ عملياتها وتحقق أهدافها بدون المشاركة الأمريكية الفعالة في هذا القتال⁽⁷¹⁾. عبرت هذه المعارك،



والمعارك التي أعقبتها في (تورا بورا)، عن أقصى ما يمكن الوصول إليه في استخدام القوة العسكرية ضمن إطار "الحروب غير المتماثلة"، فكانت عبارة عن اصطدام عسكري باتجاه واحد، بين مقاتلين يعملون وفق أساليب القرن الماضي، ضد قوة عسكرية حديثة تمارس أساليب القتال عن بعد. فقد شهدت تلك المعارك استسلامات لمقاتلي طالبان كالذي حدث في مدينة (قندوز)، أو مذابح مروعة كما حدث في معركة (قلعة جانجي)⁽⁷²⁾.

ثم انتقلت الحرب في أفغانستان في 22 كانون الأول 2001 إلى مرحلة جديدة تمكنت فيها أمريكا من تشكيل حكومة أفغانية مؤقتة تتمتع بدعم دولي (نتيجة للتأثير الأمريكي)، وأختير لرئاستها (حامد قرضاي)، وشكلت قوات مسلحة أفغانية (معظم عناصرها من مقاتلي تحالف الشمال والعناصر البشتونية المناوئة لطالبان)، وأوكلت لهذه القوات مهمة تعقب عناصر طالبان التي لجأت إلى الجبال الوعرة والكهوف في شرق وجنوب البلاد، وذلك بدعم وأشرف مباشر من القوات الأمريكية⁽⁷³⁾. لكن هذه التدابير السياسية والعسكرية لم تحول دون استعادة حركة طالبان لقوتها وفعاليتها العسكرية على الأراضي الأفغانية، وبخاصة في فترة ولاية الرئيس الأمريكي بوش (الابن) الثانية (2005-2009)، وذلك بسبب عوامل عدة، أبرزها الاستخدام المفرط للقوة من جانب القوات الأمريكية وقوات حلف شمال الأطلسي

المتحالفة معها - أطلق عليه قوات المساعدة الأمنية الدولية Assistance Force International Security - (إيساف ISAF) في مواجهة قوى ضعيفة عسكرياً من حيث التنظيم والتسلح، وكانت نتيجة استخدام الأسلحة والذخائر الأمريكية والغربية المتطورة ارتفاع نسبة الخسائر في صفوف المدنيين، ما حد من التأييد الذي كانت تحظي به العمليات العسكرية لقوات (الإيساف)، ولا سيما بعد أن ساهمت وسائل الإعلام في الكشف عن الآثار الإنسانية القاسية للاستخدام المبالغ فيه للقوة من جانب (الإيساف). فضلاً عن الفساد الذي استشرى في مؤسسات حكومة (قرضاي)، ما أدى إلى استعادة حركة طالبان لجانب من قاعدتها الشعبية، وتشكيل تهديد حقيقي لوجود قوات (الإيساف)، وبالتالي تعثر المهمة الأمريكية في أفغانستان، والتفكير بإستراتيجية للخروج من هذا البلد⁽⁷⁴⁾. وحتى المسؤولين الأمريكيين الداعمين للوجود العسكري في أفغانستان يعترفون بالتحديات التي لا تزال قائمة. وقال وزير الدفاع الأمريكي (روبرت غيتس R.M. Gates) خلال زيارته إلى



أفغانستان في مطلع آذار 2010. " الناس لا تزال بحاجة إلى فهم أن هناك قتال عنيف جدا يجري في أفغانستان والأيام المقبلة ستكون صعبة جدا" ⁽⁷⁵⁾. أكدت قمة (الحلف الأطلسي وروسيا) الحادية والستين المنعقدة في العاصمة البرتغالية لشبونة في تشرين الثاني 2010 على بدء سحب قوات الناتو المشاركة في قوات الايساف من المدن الأفغانية في ربيع 2011، إذ تستعد بلدان مثل فرنسا وبولونيا والسويد للبدء بسحب قواتها اعتباراً من بداية 2011، ودول أخرى كألمانيا اعتباراً من عام 2012، على أن يتم الانسحاب النهائي عام 2014. كما أعلن الرئيس الأمريكي باراك حسين أوباما (Obama Barack 2009-) في كانون الثاني 2010 زيادة عدد الجنود الأميركيين في أفغانستان بنحو (30) ألف جندي، ألا أنه في الوقت نفسه حدد تموز 2011 موعداً لبدء سحب القوات الأميركية من هذا البلد ⁽⁷⁶⁾.

ب- الغزو الأمريكي للعراق 2003

على الرغم من تشريع الكونغرس الأمريكي في عهد الرئيس كلينتون عام 1998 لقرار يجيز العمل على تغيير النظام الحاكم في العراق، إلا أنه لم يتم اتخاذ خطوات حاسمة لتفكيك ذلك النظام عن طريق قرار بشن الحرب. لكن اعتباراً من منتصف حزيران 2002، صمم الرئيس بوش (الابن) على الإطاحة بذلك النظام، فأصدر أمراً إلى وكالة الاستخبارات الأمريكية لشن حملة سرية لإسقاط النظام، وفي تموز 2002 سعد بوش من لهجته، وأيد الكونغرس بدوره جهود الإدارة في هذا الاتجاه بإصداره قراراً يخول الرئيس باستخدام القوة الضرورية والمناسبة ضد الدول أو المنظمات أو الأشخاص الذين يقرر هو (رئيس الولايات المتحدة) بأنها خطت أو فوضت أو ارتكبت أو ساعدت على وقوع الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من أيلول 2001 ⁽⁷⁷⁾. كان العراق هدفاً مغرياً بالنسبة إلى إدارة بوش (الابن) لشن حرب إستباقية، لأنه كان خطراً متوقعاً غير قادر على الدفاع عن نفسه (بنجاح) بوجه اجتياح تشنه الولايات المتحدة، وليس لأنه كان يشكل خطراً وشيكاً. وبخاصة بعد الخسائر التي منيت بها القوات المسلحة العراقية في حرب الخليج الثانية، فضلاً عن تأثير العقوبات



والحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق منذ آب 1990 على تجهيز وتسليح الجيش العراقي.

كانت إدارة بوش (الابن) مقتنعة بأنها تملك خيارات عسكرية في العراق لا تملكها في أي بلد آخر من بين بلدان ما وصفها بوش (الابن) بـ "محور الشر"، تلك التسمية التي شملت إيران وكوريا الشمالية فضلاً عن العراق، وكانت وقتها مناورة أمريكية غرضها التمهيد لغزو العراق، إذ لم يتم التركيز على المزاعم الأمريكية بشأن إيران وكوريا الشمالية في تلك الفترة، مثل ما تم عمله تجاه العراق، برغم إن العراق لا يملك برنامجاً متطوراً للتسلح، أو ارتباطاً قوياً بـ (الإرهاب)، أو سجلاً بنشر أسلحة الدمار الشامل. غير أن علاقة الخصومة بين العراق وواشنطن، واتهامه (أي العراق) بعدم احترام التزاماته تجاه الأمم المتحدة لأكثر من عقد، والضعف النسبي لقواته التقليدية، وحقيقة أنه لم يجتز بعد العتبة النووية، هي التي تعرف خصوصية حالته. إن العراق بلد معاد لأمريكا (آنذاك)، ولكنه خصم ضعيف يرفض الالتزام بالتعهدات التي قطعها على نفسه تجاه الأمم المتحدة (على حد المزاعم الأمريكية). ووفقاً لحسابات الإدارة الأمريكية وقتها، كان العراق المرشح الرئيس من بين دول "محور الشر"، لعملية تهدف إلى إسقاط النظام. لقد فتحت هجمات 11 أيلول في الولايات المتحدة نافذة سياسية للتحرك، ونقاط الضعف التي يعاني منها العراق فتحت نافذة إستراتيجية للتحرك⁽⁷⁸⁾.

وبالنسبة إلى الإدارة الأمريكية التي عقدت العزم على تغيير المعادلة الإستراتيجية في الشرق الأوسط، وجعل النظام الحاكم في العراق آنذاك عبءاً لغيره من الساعين إلى امتلاك أسلحة غير تقليدية، لم يكن العراق خطراً ينبغي تجنبه، وإنما فرصة إستراتيجية ينبغي انتهازها⁽⁷⁹⁾. وقد سوقت الولايات المتحدة ذريعة امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل لتبرير غزو هذه البلاد، وقد اعترف نائب وزير الدفاع في ذلك الوقت (بول وولفويتز) في أواخر أيار 2003، بأن قضية أسلحة الدمار الشامل كانت مجرد تبرير مناسب لشن الحرب. وقد بين رأيه بالعبارة التالية: "لأسباب بيروقراطية، استقر رأينا على قضية واحدة، هي أسلحة الدمار الشامل، لأنه كان المبرر الوحيد الذي يمكن أن يوافق عليه الجميع". فإذا عثرت الولايات المتحدة الأمريكية على أسلحة دمار شامل في العراق فإن موقف الإدارة الأمريكية



يتعزز كثيراً وترتفع شعبية الرئيس بوش، أما إذا مضى الوقت ولم يتم العثور على تلك الأسلحة، فكان من المتوقع أن لا يغدو لهذه القضية تأثير كبير⁽⁸⁰⁾.

لقد كان للتطور السريع للأحداث بعد الحادي عشر من أيلول 2001 أثره في تسريع عمليات التخطيط، ووفق العمليات السياسية لـ(الحرب على الإرهاب) لاستعادة هيبة الولايات المتحدة المنهارة معنوياً، واستغلالاً للتعاطف العالمي معها على اثر تلك الأحداث الدامية التي لعبت دوراً في تسريع تحقيق الأهداف السياسية القصوى للسياسة الخارجية الأميركية، فكان قرار الحرب على العراق قد اتخذ خلال الـ (72) ساعة التالية لتلك الأحداث. فسيناريوهات (الخيارات الإستراتيجية) للحرب على العراق كانت جاهزة، إلا أن القرار على أي الخيارات (المسالك) سيعتمد، تحدده كفاءة وظروف السياسة الخارجية، ومقدرتها على تأمين بيئة سياسية ملائمة لشن الحرب... لقد كانت هناك خمس خطط جاهزة ومفحوصة للحرب على العراق (أي جرى مناقشتها وتحليلها في المقرات العليا)⁽⁸¹⁾.

وفق ذلك تحددت الإستراتيجية العسكرية الأمريكية للحرب على العراق كما يلي:

- إسقاط النظام السياسي العراقي الحاكم آنذاك كهدف سياسي استراتيجي للحرب.
- إن مدة الحرب يجب أن تكون قصيرة لا تتعدى 6-8 أسابيع.
- استخدام أقصى قدرة نارية ممكنة لتحطيم القدرة المعنوية والمادية للقوات العراقية.
- إجراء تداخل مباشر مابين عمليات القصف الجوي والعمليات البرية.
- إعطاء دور مهم للقوات الخاصة (الدلتا- سيليز- أس أي أس البريطانية) لتنفيذ الواجبات الخاصة لأغراض عسكرية وسياسية.
- استثمار كبير للقوات المحمولة جواً وقوات (المارينز) ضمن صفحات القتال مع القطعات المدرعة ومساعدات العمل عبر الموانع الطبيعية والصناعية.
- تفعيل دور الجبهة الداخلية المساندة لتسهيل مهام القوات المهاجمة من خلال المتعاونين (الطابور الخامس) والتنسيق مع بعض المعارضين.
- المحافظة على الآبار النفطية العراقية سالمة قدر الإمكان.
- الحيلولة دون تمكن القوات العراقية من استخدام أسلحة الدمار الشامل، أو استخدام صواريخ أرض- أرض بعيدة المدى إن وجدت.



• تجنب وقوع خسائر في الأرواح لأدنى حد ممكن⁽⁸²⁾.

بلغ عدد أفراد التحالف الذي تم جمعه لكسب هذه الحرب (290000) من القوات البرية بصنوفها المقاتلة والساندة (دروع، مشاة، مدفعية وصواريخ ميدانية، هندسة ميدان... الخ)، والقوات الجوية، والقوات البحرية ومشاة البحرية وحرس السواحل، ووحدات المهام الخاصة، من أمريكا وبريطانيا وأستراليا وبعض دول أوروبا. مع تمكن الأمريكان من خلال تحالفاتها وتفاهماتها مع دول الخليج العربي، لاسيما الكويت، من توفير المناطق الأساسية للتحشد، والقواعد الجوية، والموانئ، فضلاً عن الأمن البحري وقوات الحماية الحيوية لمواقع الإمداد والتموين، والتي قدمت من ذات الحلفاء الخليجيين⁽⁸³⁾. وقد استخدم الأمريكان في هذه الحرب آخر التطورات التقنية في مجال الأسلحة والذخائر والاتصالات ومعدات الحرب الالكترونية، والتي فاقت ما استخدم في حرب الخليج الثانية. فقد وصف قائد تلك الحملة الجنرال الأمريكي تومي فرانكس في مذكراته عن تلك الحرب هذا الأمر قائلاً: "عن ميزتنا التقنية أعطتنا كل أداة كنا نحتاج إليها لنغتنم المفاجأة العملياتية، بحيث إن فصيل استطلاع صغير من مشاة البحرية يتنقل بثلاث عربات مدرعة مدولبة خفيفة، كان يستطيع أن يحدد بالليزر كتيبة دبابات عراقية من طراز (تي-72)، وتطلب إنزال عاصفة من وحدات القنابل الموجهة العلامة (12) على تلك الدبابات وتدميرها خلال دقائق"، "وإن رقيباً في فرقة المشاة الثالثة في عربة برادلي كان يسيطر على قوة نيران أكبر من قوة نيران كتيبة مدرعة في عملية عاصفة الصحراء عام 1991"، "بمجرد تحديد الأهداف من قبل الطائرات بدون طيار (بريديتر) تشاهد بعد لحظات سداً من الصواريخ وهو يتفجر فوق تلك الأهداف". أما عن طبيعة القتال، فقد وصفها الجنرال فرانكس: "إن هذه الحملة ستكون حملة لا غيرها من أي حملات أخرى في التاريخ، إنها حملة تتميز بالصدمة، وبالمفاجأة، وبالمرونة، وباستخدام الذخائر الدقيقة وفق معدل لم يسبق أن شوهد من قبل، وباستخدام القوة الكاسحة"⁽⁸⁴⁾.

وفي 20 آذار 2003 بدأت الحرب على العراق، وفقاً لتسلسل العمليات التالي؛ بعد حشد القوات الرئيسية في مسرح العمليات الكويتي، ثم الاندفاع كمرحلة أولى من الاحتلال، بعزل مدينتي البصرة والناصرية مع احتلال آبار النفط الجنوبية (الرميلة) سالمة، ثم الاندفاع



الرئيسي للقوات الأمريكية على محور الفرات وبثلاثة ارتال تعبر نهر الفرات لتطويق العاصمة بغداد من جنوبها الغربي وجنوبها الشرقي، مع سلسلة من عمليات الإنزال التعبوية للقوات المحمولة جواً في المفاصل العملياتية، وعدت منطقة المطار الدولي والقصور الرئاسية الأهداف الجوهرية الواجب تحقيقها، رافق ذلك عمليات مخادعة، وتثبيت القطعات شمالي العاصمة مع قيام القوات المحمولة جواً وبالتعاون مع بعض الميليشيات المعارضة بالانزال لاحتلال مدينتي كركوك النفطية والموصل⁽⁸⁵⁾. وسقط النظام بشكل رسمي في التاسع من نيسان 2003، وعلى الرغم من التفوق الواضح للقوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها، بنوع وتأثير الأسلحة والذخائر المستخدمة، والإمكانات التقنية المتيسرة لتلك الجيوش، فقد سجلت تلك المعارك قيام بعض القطعات العراقية بالتعرض على القوات المهاجمة، فقد تطرق الجنرال فرانكس لهذا الموضوع في مذكراته: "استمر العراقيون في القتال بشراسة، يهاجمون وهم يخرجون من ملاجئ المدن على طول الأنهار ويطلقون النار بضراوة على أرتالنا المدرعة". وذكر في موضع آخر من تلك المذكرات: "وصارت أساليب العدو (القوات العراقية) التعبوية أكثر بعداً حتى عن المؤلف...، بعضهم كان يتقدم وهو يرفع الأعلام البيضاء وكأنهم جنوداً يستسلمون وعندما يصلون إلى القرب من قوات التحالف، كانت الأعلام البيضاء تسقط، ويفتح هؤلاء المقاتلون شبه العسكريون النار"⁽⁸⁶⁾، كما شهدت تلك المعارك سقوط قتلى وطائرات من الأمريكان، فضلاً عن وقوع قسم منهم في الأسر⁽⁸⁷⁾. وتمكن العراقيون في الأيام الأولى من الهجوم من قصف مناطق التحشد في الكويت بصواريخ أرض-أرض نوع (أبابل-100)⁽⁸⁸⁾.

وتفاجأ جميع المراقبين بعد هذا التأريخ بضعف وركاكة الخطط الأمريكية الموضوعة لإدارة عراق ما بعد سقوط النظام، فعمت الفوضى والعنف والتردي الأمني، وتردي الخدمات. وانتاب الأمريكان حالة من تعثر التخطيط الإستراتيجي، برغم إن الخطوات السياسية استمرت قدماً (كالانتخابات، وكتابة الدستور... الخ)، بدعم وضغط من الأمريكان، ولكن حتى النجاحات النسبية التي سجلت للعملية السياسية في العراق أثناء الاحتلال الأمريكي، تحسب لقدرة العراقيين المنخرطين في العملية السياسية على التوافق السياسي وإيجاد التسويات لحل الأزمات، وليست لنجاعة التخطيط



الأمريكي. بل كان للمواطنين العاديين في العراق دوراً مهماً في إخماد الحرب الطائفية، والتي كاد الأمريكان أن يفقدوا السيطرة عليها. وأصبح التخطيط وسوء التقدير السمة المميزة للتعامل الأمريكي مع ملف العراق، مما أدى إلى استمرار الانحدار البياني في مستوى الأمن والخدمات أبان الإدارة الأمريكية المباشرة للعراق، وبخاصة في فترات رئاسة بوش الابن الأولى والثانية. وقد اعترف الحاكم المدني الأمريكي في العراق (بول بريمر Paul Bremer) في كتابه - عام قضيته في العراق - الذي أصدره عام 2005 بأن "إدارة الولايات المتحدة للشأن العراقي كانت في حالة من الفوضى منذ بدء الاحتلال، وإن أخطاء عديدة قد ارتكبت قادت بالوضع إلى التردّي"⁽⁸⁹⁾.

في السنة الأولى للاحتلال الأمريكي للعراق، كان الرئيس بوش (الابن) يصرح بأن القوات الأمريكية ستغادر هذا البلد بعد أن تقضي على العمليات العسكرية المناوئة، والتي نشأت بعد الغزو الأمريكي. وبعد انتخابات الرئاسة الأمريكية عام 2004، كفت إدارة الرئيس بوش (الابن) عن ربط انسحاب الجنود الأميركيين من العراق بإحباط تلك العمليات. وعوضاً عن ذلك، بدأت واشنطن بإقامة صلة تربط بين وضع حد لاندفاع القوات الأمريكية ونشوء قوات عراقية قادرة على الاضطلاع بشؤون المعركة. ولم يعد الهدف الأميركي القضاء على العمليات المضادة، بل بات الهدف هو تجهيز العراقيين للقيام بهذه المهمة. وبدأت الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في العراق التقدم شيئاً فشيئاً انطلاقاً من واقعية أكبر وفي اتجاه أهداف أكثر تواضعاً، كما أن الطموحات السياسية في واشنطن اتخذت اتجاهاً معاكساً لبداية هذه العملية⁽⁹⁰⁾. وقد جاء في دراسة بعنوان (إستراتيجية النصر في العراق) صادرة عن مجلس الأمن القومي الأمريكي في تشرين الثاني 2005: "لن يكون هنالك نصر حاسم ونهائي في حرب العراق، يأتي بشكل بإستسلام العدو، أو حصول حدث معين يكون كإشارة لحدوث النصر، بل سيتحقق النصر النهائي على مراحل"⁽⁹¹⁾.

وبعد أكثر من سبع سنوات من الاحتلال الأمريكي، ومن فوضى سياسة التجربة والخطأ التي اتبعتها واشنطن في العراق، وعلى كافة الأصعدة، تجد الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في فترة من ارتباك استراتيجي واضح باتجاه الملف العراقي، فقد نجم عن الاحتلال الأمريكي ما يلي:-



أولاً- إضعاف العراق كقوة إقليمية في المنطقة.

ثانياً- إضعاف القوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية مما قلل من التأثير الرادع لقواتها المنتشرة في المنطقة، وأظهر محدودية الهيمنة الأمريكية.

ثالثاً- إن استنفاذ القوة العسكرية الأمريكية في العراق جعلها تفقد من سطوتها بالشكل الذي لم يحد من قدرات القوى الإقليمية. وبدلاً من ذلك فقد اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية لتخفيف اندفاعها في المنطقة⁽⁹²⁾. وكانت هذه الحرب وسنوات الاحتلال التي أعقبتها مكلفة جداً، فقد خلفت الكثير من الضحايا المدنيين العراقيين، سواء الذين سقطوا في فترات الانفلات الأمني، أو هؤلاء الذين سقطوا جراء العمليات العسكرية التي قام بها الأمريكان، أو التي قامت ضدهم. فضلاً عن تكبد الأمريكان آلاف القتلى والجرحى، وخسائر مادية بلغت ترليونات الدولارات. مما أضطر الولايات المتحدة الأمريكية إلى البحث عن مخرج من هذا الوضع. وبالفعل أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما في نهاية آب 2010 انتهاء المهام القتالية الأمريكية في العراق (رسمياً)، مع تأكيدده بأنه "لن يكون هناك احتفال بالنصر" لأنه ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين انجازه في هذا البلد. كما قال أوباما "إن العراق أمامه فرصة الآن لخلق مستقبل أفضل لنفسه". ويقول البيت الأبيض إنه تم سحب معظم القوات الأمريكية من العراق والإبقاء على (50) ألف جندي فقط، والذين يفترض أن يغادروا بحلول 31 كانون الأول 2011، بحسب الجدول الذي أعلنه الرئيس أوباما، والذي أكد فيه التزامه بتوقيعات الاتفاقية الأمنية التي عقدها سلفه الرئيس جورج بوش الابن مع الحكومة العراقية⁽⁹³⁾. وقد حيرت الكلفة العالية والظروف القاسية التي واجهها الأمريكان في العراق الكثير من المحللين السياسيين، بعد مقارنتها بالمصالح الأمريكية الكامنة وراء هذه العملية، والتي تمت المبالغة فيها إلى حد كبير⁽⁹⁴⁾.

خاتمة واستنتاجات



تضمن البحث نبذة موجزة عن تطور الإستراتيجية العسكرية الأمريكية خلال الحرب الباردة، كتوطئة تاريخية لموضوع البحث الرئيس (إستراتيجية الانتشار العسكري الأمريكي نهاية الحرب الباردة). ثم تناول البحث المتغيرات التي طرأت على أهداف الإنتشار العسكري الأمريكي بعد نهاية الحرب الباردة. من خلال بيان التخطيط العسكري الإستراتيجي لكل إدارة أمريكية شملتها فترة البحث (بوش الأب، كلينتون، بوش الابن)، فضلاً عن استعراض أبرز العمليات العسكرية الأمريكية التي جرت في عهد كل إدارة، ونتائج كل عملية. ولقد خلص البحث في سياق تناوله لهذه المواضيع إلى مجموعة من الاستنتاجات، أهمها:

- 1- إن العامل العسكري الذي حسم النصر لصالح الغرب في الحرب الباردة، هو تفوقهم في توظيف التطورات التقنية في المجال العسكري، وقيامهم بتغيير نهج التخطيط والأداء العسكري باستمرار، لينسجم مع تلك التطورات.
- 2- ركزت الإستراتيجية الأميركية في التسعينات على بناء نظام عالمي جديد لما بعد الحرب الباردة يجسد الانتصار النهائي للوجه الليبرالي للنظام الدولي، وبعبارة أخرى تكريس الأحادية القطبية مع هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، واستفادها بالقوة العالمية.
- 3- تركز التخطيط الإستراتيجي الأمريكي في عهد الرئيس بوش (الأب) على الدفاع عن المصالح الحيوية للولايات المتحدة بالتراصف مع استعداد عسكري عال، يجعل من العامل العسكري خياراً رئيساً في فض المنازعات الدولية. كما تم في عهده تقليص حجم القوات البرية على حساب زيادة حجم القوات الجوية والصاروخية وتطوير تقنيتهما، بحجة إن الصراعات المستقبلية سوف تحتاج إلى أسلحة القتال عن بعد.
- 4- تبنت إدارة الرئيس كلينتون إستراتيجية الالتزامات المالية والإنماء، وهي إستراتيجية كانت قد جعلت من إنتشار اقتصاد السوق والديمقراطية مبدأً جديداً تهتدي به سياسة الأمن القومي. وقد تمحورت سياسة كلينتون الدفاعية حول القيام بعمليات (حفظ السلام) والتدخلات العسكرية الأمريكية لـ (أسباب إنسانية)، على أن يكون التدخل ضرورياً لمتطلبات المصالح الحيوية الأمريكية. كما شهد عهده استخدام أسلوب الضربات الجوية والصاروخية لإكراه الخصوم على إتخاذ مواقف معينة.



5- ارتكزت الإستراتيجية العسكرية في عهد الرئيس بوش (الابن) على عقيدة (الحرب الإستباقية)، والتي تتضمن التحول من صد هجوم فعلي إلى شن حروب وضربات وقائية لمنع هجمات متوقعة. وقد شكلت هذه العقيدة قلقاً شديداً على إطار العمل الأساسي للقانون الدولي، إذ إنها قد شرعت للهيمنة العالمية من جانب الولايات المتحدة، والنزعة الأحادية، وتغيير الأنظمة، فالولايات المتحدة الأمريكية قامت بغزو العراق بدون تفويض دولي من الأمم المتحدة، بل تخطت الاعتراض المحتمل (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي من قبل باقي الدول الأعضاء المعارضين لهذه الحرب، في حالة طرح الموضوع للتصويت في هذه المنظمة الدولية، وهذا بحد ذاته يشكل خرقاً للأعراف الدولية والشرعية الدولية التي كانت أساس تشكيل هذه المنظمة. وترتكز عقيدة (الحرب الإستباقية) على قاعدتين أساسيتين، الأولى أنها تعتمد على الضربات المباشرة دون انتظار انكشاف الأدلة العدوانية للطرف الآخر المقصود. والثانية احتمالية أن تنفذ هذه الضربات الأمريكية الإستباقية باستخدام سلاحاً نووياً تكتيكياً أو إستراتيجياً.

الملحق (أ): قدرات القوات المسلحة الأميركية

أعدت القوات المسلحة الأميركية كأعظم قدرات عسكرية لأعظم دولة في العالم لإحكام السيطرة على جميع المنازعات التي تهدد المصالح القومية لأميركا، سواء بالتلويح باستخدامها أو باستخدامها بشكل مباشر أو غير مباشر. وهذه القدرات متنوعة وعلى مستويات مختلفة، منها (منظومات الأقمار الصناعية) و(مشروع حرب النجوم)*، والقدرة

* في 23 آذار 1983 أعلن الرئيس الأمريكي (رونالد ريجان)، عن برنامج إقامة قوة ردع فضائية أطلق عليه برنامج حرب النجوم، ودعا فيه إلى تطوير نظام جديد من الأسلحة، وهي عبارة عن صواريخ تقوم بتدمير الصواريخ المعادية الحاملة للرؤوس النووية قبل وصولها إلى أهدافها في الولايات المتحدة أو أراضي حلفائها باستخدام التكنولوجيا الحديثة، المتمثلة في استخدام أسلحة الطاقة الحركية وأشعة الليزر عالية الطاقة والأشعة الجزيئية لتدمير الرؤوس النووية التي تحملها الصواريخ الإستراتيجية العابرة للقارات بدلاً من الرد المكثف بضربات نووية مضادة، وبسبب الكلفة العالية جداً لهذا البرنامج من جهة، وبسبب انتهاء الحرب الباردة من جهة أخرى، أعلن وزير الدفاع الأمريكي (ليس أسبن) في 13 أيار 1993، إنهاء مبادرة الدفاع الاستراتيجي، وأن أنظمة الدفاع



الجوية التي تتألف من أساطيل جوية للنقل (للتعبئة والنقل) والاستطلاع والاستخبارات والارتباط والقصف الاستراتيجي والتعبوي (التكتيكي)، والقدرة البحرية المؤلفة من القدرات البحرية التجارية والأساطيل الحربية السبعة، ومنها ما يحتوي على سفن حاملات الطائرات المزودة بمحركات نووية.

أما القوات البرية (عدا قوات الحرس الوطني) فهي صغيرة نسبياً حيث تتكون من عشر فرق قتالية فقط (اثنتان منها محمولات جواً وأربع منها فرق مدرعة، واثنتان آليات أي ميكانيكيتان) أي (مشاة آلي)، واثنتان (مشاة راجل). أما قوات مشاة البحرية (المارينز) فهي قوات نخبة شبه مستقلة محمولة بالسفن ذات تجهيزات وتسليح قتالي عالي المستوى، وبنظام معركة يفوق مستوى الفيلق، متكامل الإسناد الناري والإداري ومع كل من القدرات الجوية والبحرية قدرة صاروخية إستراتيجية (كروز/ بيرشنغ 2) وتكتيكية تعمل ضمن تنظيماًتها.

ويعد الفيلق المحمول جواً، وقوات مشاة البحرية (المارينز)، بمثابة قوات الانتشار (الانفتاح) السريعة في إدارة الأزمات التي تهدد الأمن والمصالح الأميركية.

المصدر: رعد مجيد الحمداني، قبل أن يغادر العراق التاريخ، ط1، الدار العربية للعلوم، (بيروت،

2007)، ص274

الفضائية قد آلت إلى المعامل. بعد تولي الرئيس الأمريكي (جورج بوش الابن) الرئاسة في 20 كانون الثاني 2001، أكد أنه سيمضي قدماً في تنفيذ مشروع درع الصواريخ الدفاعية المضاد للصواريخ بالستية. ينظر: خضر الدهراوي، درع الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ وتطور الاستراتيجيات وظهور الأزمات، مجلة كلية الملك خالد (السعودية)، ع(95)، 2008، المعلومات متاحة في موقع المجلة على الشبكات المتصلة (الانترنت).



Strategy of US Military Deployment After The Cold War

*Asst. Lec. Wathiq Mohammed Barak Al - Saadoun
Political and Strategic Studies dept
Regional Studies Center/ Mosul University*

Abstract

The process of preparing military deployment plans is considered one of the most important elements in US strategic planning through out the history of USA. The importance of this process after the end of cold war and the absence of real and clear threat of US National Security, the US Strategy in 1990's concentrated on building a new international system and the domain of USA. After 2000, military strategy during the era of President Bush had depended on the doctrine of (Precautionary War) which included the change from preventing actual attack to wars and preventive attacks to stop expected attacks.



المصادر والهوامش

(1) Robert W. Coakley and Charles B. MacDonald, "The United States and the World Military Scene Since 1945", in: John E. Jessup, Jr. & Robert W. Coakley,

'A Guide to the Study and Use of Military History', Center of Military History- United States Army, First Printing, (Washington, D.C,1979), p255.

(2) إثناء تصاعد الحرب الباردة (1945-1991) في أعقاب الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، تأسست منظمة حلف شمال الأطلسي المعروفة باسم الناتو (NATO) دلالة للحروف الأربعة التي ترمز لأسمها (North Atlantic Treaty Organization) في 24 نيسان/ أبريل 1949، لمواجهة نفوذ الإتحاد السوفييتي ومنظومته الاشتراكية، ثم منظومته الدفاعية (حلف وارشو) الذي تأسس عام 1955، فبعد مفاوضات في واشنطن تم التوقيع على معاهدة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في نيسان/ أبريل 1949، ليظهر إلى حيز الوجود نظام أمني مشترك يقوم على شراكة بين (12) بلداً هي: بلجيكا، كندا، الدنمارك، فرنسا، ايسلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، النرويج، البرتغال، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة. وفي عام 1952 انضمت كل من اليونان وتركيا إلى هذا الحلف. ثم دخلت جمهورية ألمانيا الاتحادية (الغربية) إلى حلف شمال الأطلسي في عام 1955، وفي عام 1982 أصبحت إسبانيا أيضاً عضواً في الناتو. انضمت جمهوريات التشيك والمجر وبولندا إلى حلف شمال الأطلسي في عام 1999. وفي عام 2004 أصبحت كل من بلغاريا وأستونيا ولاتفيا وليتوانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ورومانيا أعضاء في حلف شمال الأطلسي، أما كرواتيا وألبانيا فقد أصبحتا أعضاء في هذا الحلف في أبريل 2009. لمزيد من التفاصيل ينظر:



North Atlantic Treaty Organization (NATO), published Study, Center for Nonproliferation Studies, 2010.

- (3) محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، سلسلة عالم المعرفة، ع (7)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت، (الكويت، 1978)، ص41.
- (4) إبراهيم بن إسماعيل كاخيا، الإستراتيجية العسكرية والمذاهب العسكرية المعاصرة، مجلة الحرس الوطني (السعودية)، ع (325)، 2009، المعلومات متاحة في موقع المجلة على الشبكات المتصلة (الانترنت).
- (5) سياسة (الاحتواء): إستراتيجية سياسية- عسكرية نظّر لها الدبلوماسي الأمريكي (جورج كينيان) في سنة 1947، وتقوم على فكرة إنشاء سلسلة من القواعد والأحلاف والترتيبات العسكرية كحلف شمال الأطلسي، وحلف جنوب شرق آسيا، وحلف المعاهدة المركزية، بهدف تطويق وعزل الاتحاد السوفيتي ومنع انتشار نفوذه وإيديولوجيته إلى الدول المجاورة وإلى سائر أنحاء العالم. ينظر: عبد الخالق عبدالله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، ع(113)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت، (الكويت، 1989)، ص63.
- (6) هارالد مولر و شتيفاني زونيوس، التدخل العسكري والأسلحة النووية، ترجمة: عدنان عباس علي، سلسلة دراسات عالمية، ع (64)، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (أبوظبي، 2007)، ص ص16-18.
- (7) عبد الخالق عبدالله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، ع (113)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت، (الكويت، 1989)، ص104.
- (8) صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي، سلسلة عالم المعرفة، ع (49)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت، (الكويت، 1982)، ص183.
- (9) كاخيا، المصدر السابق.
- (10) تعرف الدول الخارجة على القانون (من وجهة النظر الأمريكية) بأنها الدول المحكومة من قبل أنظمة غير ديمقراطية، لا تحترم حقوق الإنسان، وتتطلع لحيازة أسلحة دمار شامل (أو إنها بحوزتها فعلاً)، وتدعم الإرهاب، وتهدد المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية. ينظر: مولر و زونيوس، المصدر السابق، ص ص22، 25.
- (11) حسين عبدالعزيز، عرض كتاب (دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأميركية الشاملة بعد الحرب الباردة) للمؤلف عامر هاشم عواد، منشورة بتاريخ 6/3/2010 في الصفحة الرئيسية لموقع المعرفة على الشبكات المتصلة (الانترنت). المعلومات متاحة على الرابط:



[-aljazeera.net/.../D3243801-577E-4D54-B5A5-5B5FA4BB0053.htm](http://aljazeera.net/.../D3243801-577E-4D54-B5A5-5B5FA4BB0053.htm)

- (12) استندت فكرة القتال عن بعد على عقيدة (المعركة الجوية- البرية Air- Land Battle)، وقدمت التسمية الجو على البر دلالة التوجه والأسبقية، وتطورت بعد ذلك في التسعينات لتسمى عقيدة (الذراع الطويلة) بالاعتماد على القدرة الجوية أساساً وتخلصها من المتعلقات البرية قدر الإمكان. ينظر: طارق محمود شكري، تطبيقات العقيدة الجديدة لحلف شمال الأطلسي، نشرة آفاق إستراتيجية، ع (4)، بيت الحكمة، (بغداد)، 1999، ص15.
- (13) هاني الحديشي، أهمية التعاون الإقليمي: دراسة في ضوء التغير في مراكز الاستقطاب الدولي، مجلة دراسات إستراتيجية، ع (5)، مركز الدراسات الدولية، (جامعة بغداد)، 1998، ص 52-55.
- (14) أندرو باسيفيتش، الإمبراطورية الأمريكية، ط1، الدار العربية للعلوم، (بيروت، 2004)، ص97.
- (15) نعوم تشومسكي، ماذا يريد العم سام، تعريب: عادل المعلم، ط1، دار الشروق، (القاهرة، 1998)، ص41.
- (16) عبد الكريم جاني سهر، حرب الخليج الثانية، ط1، دار الحصاد للنشر، (دمشق، 2007)، ص115.
- (17) عبدالنعم سعيد، ((ما بعد الحرب الباردة: النظام الدولي بين الفوضى والاستقرار))، في (مصطفى الحمارة وآخرون)، العرب في الاستراتيجيات العالمية، مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية، (عمان، 1994)، ص29.
- (18) جون كيلي، حرب أمريكا الطويلة في الشرق الأوسط، ترجمة: عاشور الشامس، المطبوعات للتوزيع والنشر، (بيروت، 1992)، ص ص 85، 86.
- (19) نورمان شوارتزكوف، مذكرات الجنرال شوارتزكوف: الأمر لا يحتاج بطلاً، ترجمة: نورالدين صدوق وغلاب الجابري، دار الكتاب العربي، ط3، (دمشق، 1999)، ص- ص 403-413.
- (20) المصدر نفسه، ص 435.
- (21) المصدر نفسه، ص 453.
- (22) كيلي، المصدر السابق، ص 87.
- (23) Steven Hurst, The Rhetorical Strategy of George H. W. Bush during the Persian Gulf Crisis 1990 – 91: How to Help Lose a War You Won, Political Studies, Vol 52, Blackwell Publishing Ltd,(U.K.&U.S.A.,2004), p386.
- (24) سهر، المصدر السابق، ص116.



- (25) شوارتزكوف، المصدر السابق، ص 406.
- (26) فتحي محمد العفيفي، التوازن الإستراتيجي في الخليج العربي خلال عقد التسعينات، سلسلة محاضرات الإمارات، ع (66)، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (أبو ظبي، 2003)، ص13.
- (27) مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، (القاهرة، 2006)، ص21.
- (28) ستيفن لمباكيس، السيطرة على الفضاء في حرب الخليج الثانية وما بعدها، سلسلة دراسات عالمية، ع(2)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (أبو ظبي، 1995)، ص 29.
- (29) المصدر نفسه، ص 17.
- (30) سهر، المصدر السابق، ص120.
- (31) باسيفيتش، المصدر السابق، ص69.
- (32) جيان لو كابوركي، ((عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أوضاع الصراع الداخلي))، في (مورتمر سيلرز وآخرون)، النظام العالمي الجديد، ترجمة: صادق إبراهيم عودة، ط1، دار الفارس للنشر والتوزيع، (عمان، 2001)، ص240.
- (33) باسيفيتش، المصدر السابق، ص ص 189، 190.
- (34) جواد الحمد، توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط، ط1، مركز دراسات الشرق الأوسط، (عمان، 1995)، ص15.
- (35) مولر و زونيوس، المصدر السابق، ص23.
- (36) باسيفيتش، المصدر السابق، ص 58.
- (37) المصدر نفسه، ص120.
- (38) الحمد، المصدر السابق، ص ص 27-28.
- (39) Samuel B. Huntington, Why concern to the International Sovereignty?, The Journal of (International Security Affairs), (Spring, 1993), Washington (DC), P 83.
- (40) زبغينو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأميركية وما يترتب عليها جيواستراتيجياً، ط2، ترجمة ونشر: مركز الدراسات العسكرية، (دمشق، 1999)، ص 186.



(41) عفيف رزق، العقيدة العسكرية الدفاعية في الولايات المتحدة وروسيا، مجلة الحرس الوطني (السعودية)، ع(330)، 2010، المعلومات متاحة في موقع المجلة على الشبكات المتصلة (الانترنت).

(42) مولر و زونيوس، المصدر السابق، ص 27.

(43) باسيفيتش، المصدر السابق، ص 196، 203.

(44) مولر و زونيوس، المصدر السابق، ص 28.

(45) تأريخ التدخل العسكري الأمريكي في الخارج، مقالة منشورة بتاريخ 2007/10/1 في الموقع العربي لهيئة الإذاعة البريطانية (BBC) على الشبكات المتصلة (الانترنت). المعلومات متاحة على الرابط:

news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/.../1585789.stm

(46) مصطفى أحمد ابوالخير، مستقبل الحروب: الشركات العسكرية والأمنية الدولية الخاصة، ط1، إيتراك للنشر والتوزيع، (القاهرة، 2008)، ص 137.

(47) عماد جاد وآخرون، الاتحاد الأوروبي من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، (القاهرة، 2001)، ص 155-157.

(48) ابوالخير، المصدر السابق، ص 146.

(49) Vanessa Buschschluter, The long history of troubled ties between Haiti and the US, BBC News, Washington, 16/ 1/ 2010. <news.bbc.co.uk/2/hi/8460185.stm>;

(كتاب هاييتي الأسود)، مقالة منشورة في الشبكات المتصلة (الانترنت)، المعلومات متاحة على الرابط: -
mosaabromantic.maktoobblog.com

(50) الحمد، المصدر السابق، ص 155.

(51) هيئة الإذاعة البريطانية (BBC)، المصدر السابق.

(52) باسيفيتش، المصدر السابق، ص 141.

(53) مايكل غوردن و برنارد تراينور، كوبرا (II): التفاصيل الخفية لغزو العراق وإحتلاله، ترجمة: أمين الأيوبي، ط 1، الدار العربية للعلوم، (بيروت، 2007)، ص 31.

(54) الإستراتيجية الأمنية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية، البيت الأبيض (الرئاسة الأمريكية)، (واشنطن العاصمة، 2002)، ص 41. المعلومات متاحة في الشبكات المتصلة (الانترنت) على

الرابط: -
merln.ndu.edu/whitepapers/USNSS-Arabic.doc



(55) الردع: يعني تحييد العدو بتخويله من اللجوء إلى أعمال عدائية ينجم عنها توجيه إجراءات مؤلمة ضده، تجعل الثمن المقابل الذي سيدفعه باهظاً. وقد تكون هذه الإجراءات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية ببعديها التقليدي وغير التقليدي. وهذه الإستراتيجية هي التي حكمت العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي خلال الحرب الباردة. أما الاحتواء المزدوج: يعني محاصرة عدو في شكل دولة بهدف إحكام الخناق حوله لكسر إرادته، وذلك بأنواع مختلفة من الحصار والمقاطعة، منها الحصار البحري والجوي، ومقاطعته سياسياً واقتصادياً، وفرض مناطق حظر جوي عليه فوق أراضيه، وفرض عقوبات دولية. وفي التسعينات صاغ (مارتن أندريك) عندما كان مستشاراً للأمن القومي الأمريكي، وقبل أن يصبح سفيراً للولايات المتحدة في (إسرائيل) فيما عرف بإستراتيجية (الاحتواء المزدوج) والتي تقضي بتطبيق مبدأ الاحتواء بشكل كلي وشامل على العراق وجزئي على إيران. ينظر: حسام سويلم، الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة، مجلة السياسة الدولية، ع (150)، (القاهرة)، 2002، ص 291.

(56) احمد شكارا، حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وانعكاساتها الإستراتيجية الإقليمية، سلسلة محاضرات الإمارات، ع (96)، ط 1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (أبو ظبي، 2005)، ص 3.

(57) Janka Oertel, The United Nations and NATO, Paper prepared for the ACUNS 21st Annual Meeting, Bonn, Germany, 5-7 June 2008, P4

(58) سويلم، المصدر السابق.

(59) بول ماري دو لاغورس، الحرب الوقائية: مفهوم استراتيجي خطير، مقال مترجم منشور في صحيفة الحوار المتمدن (الإلكترونية)، ع (254)، في 2002/9/22.

(60) أشتون ب. كارتر ووليام ج. بيرري، الدفاع الوقائي: إستراتيجية أمريكية جديدة للأمن، ترجمة: أسعد حليم، ط 1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، (القاهرة، 2001)، ص ص 18 - 25.

(61) سكوت ريتز، إستهداف إيران، ط 1، ترجمة: أمين الأيوبي، الدار العربية للعلوم، (بيروت، 2007)، ص 205.

(62) الإستراتيجية الأمنية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية، المصدر السابق، ص ص 3 - 39.

(63) المصدر نفسه،

(64) المصدر نفسه،



- (65) حسام سويلم، الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة، مجلة السياسة الدولية، ع(150)، (القاهرة)، 2002، ص292.
- (66) (الإرهاب، وأولى حروب القرن)، دراسة منشورة على موقع (مقاتل من الصحراء) في الشبكات المتصلة (الانترنت). المعلومات متاحة على الرابط: -
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Erhab/sec05.doc_cvt.htm -
- (67) احمد عبد الحليم، الإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة، مجلة السياسة الدولية، ع(147)، (القاهرة)، 2002، ص200.
- (68) (الإرهاب، وأولى حروب القرن)، المصدر السابق.
- (69) عادل محمد سليمان، الحملة الأمريكية ضد الإرهاب خارج أفغانستان، مجلة السياسة الدولية، ع(148)، (القاهرة)، 2002، ص185.
- (70) (الإرهاب، وأولى حروب القرن)، المصدر السابق.
- (71) عبدالحليم، المصدر السابق.
- (73) سليمان، المصدر السابق، ص 186.
- (74) (الإرهاب، وأولى حروب القرن)، المصدر السابق.
- (75) Michael O'Hanlon & Hassina Sherjan, Five myths about the war in Afghanistan, The Washington Post, 14/ 3/ 2010,
<www.washingtonpost.com/wp-dyn/content>.
- (76) تقرير منشور على موقع وكالة الأنباء السورية (سانا) في الشبكات المتصلة (الانترنت) بتاريخ 2010/11/21، المعلومات متاحة على الرابط: -
<http://www.sana.sy/ara/3/2010/11/20/319628.htm>
- (77) شكارا، المصدر السابق، ص9.
- (78) غوردن و تراينور، المصدر السابق، ص 198.
- (79) المصدر نفسه، ص111.
- (80) شكارا، المصدر السابق، ص8.
- (82) المصدر نفسه، ص277.
- (83) تومي فرانكس، جندي أمريكي، ط1، ترجمة: محمد محمود التوبة، مكتبة العبيكان، (الرياض، 2006)، ص558.



- (84) المصدر نفسه، ص ص 613-622.
- (85) الحمداني، المصدر السابق، ص 278.
- (86) فرانكس، المصدر السابق، ص 629.
- (87) المصدر نفسه، ص ص 632، 641.
- (88) المصدر نفسه، ص ص 600-601.
- (89) ستار الجابري وآخرون، الإستراتيجية الأمريكية في العراق وتداعياتها، مركز الدراسات الدولية، (جامعة بغداد، 2008)، ص 153.
- (90) ايفو دالدر وآخرون، هلال الأزمات: الإستراتيجية الأمريكية-الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير، ترجمة: حسان البستاني، ط1، الدار العربية للنشر، (بيروت، 2006)، ص 140.
- (91) Our National Strategy for Victory in Iraq, National Security Council of U.S., Washington (DC), 2005, P3.
- (92) وليد محمود أحمد، العراق والتوازن الإقليمي، نشرة تحليلات إستراتيجية، ع(57)، مركز الدراسات الإقليمية، (جامعة الموصل، 2010)، ص 2.
- (93) واثق محمد براك السعدون، خيارات العراق بعد إعلان الانسحاب الأمريكي في نهاية آب 2010، نشرة تحليلات إستراتيجية، ع(55)، مركز الدراسات الإقليمية، (جامعة الموصل، 2010)، ص 1.
- (94) Andrew Moravcsik, The Myth of Unipolarity in a Post- Cold War World: Lessons about Power from the US and Europe, China and Global Institutions Project, Princeton University, (New Jersey, 2006), P10.